جامعة يحي فـارس بالمديــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

# قياس التنبؤ بالفشل المالي واثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالب:

-تشبلاو عبد النور

*تحت إشراف الأستاذ:

*د. بغدادي فؤاد

| | | |
|---|---|---|
| نبيل حمادي | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| بغدادي فؤاد | أستاذ مساعد –أ– | مقررا |
| عمر عبد الصمد | أستاذ التعليم العالي | ممتحنا |

السنة الجامعية 2022/2021

# شكـر وعرفان

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب فأعيت بلاغته البلغاء وأبكمت فصاحته الخطباء وأعجزت حكمته الحكماء فهو الحجة البالغة والدلالة الدامغة والنعمة الباقية والعصمة الواقية وهو الشفاء لما في الصدور والحكم العدل عند مشتبهات الأمور، الذي جعل العقل أرجح الكنوز والذخائر، والعلم أربح المكاسب والمتاجر وأشرف المعالي والمفاخر وأكرم المحامد و المآثر وأحمد الموارد والمصادر، فشرقت بآياته المحاريب والمنابر وتحلت برقومه الأوراق والدفاتر وتقدم بشرفه الأصاغر على الأكابر واستضاءت ببهائه الأسرار والضمائر، تنورت بأنواره القلوب والبصائر.

و الصلاة والسلام على ذي العنصر الطاهر الجد المتظاهر والشرق المتناصر والكرم المتقاطر المبعوث بشير المؤمنين ونذير الكافرين وناسخا بشرعه كل شرع،غابر ودين داثر،المُؤيَّد بالقرآن المجيد الذي لا يملُّه سامعو يحيبب عجائبه وصف واصف وذكر ذاكر وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا كثرة نقطع دونها عمر العائد الحاضر.

**أما بعد:**

يجدر ببادئ بدء وفاء مني وتقديرا وعرفانا ,أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى

**الأستاذ: فؤاد بغدادي**

الذي أقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين حتى النملة في جحرها والحوت ، ليصلون على معلم الناس الخير**"

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا الأفاضل بجامعة يحي فارس – المدية -

لأقول لهم لكم منا ألف تحية وشكر وامتنان

وإلى كل من ساهم في تحريك هذا القلم وأبعد عنا الهم والحزن والألم

# الاهداء

أهدي ثمرة جهدي وتعبي هذا إلى أغلى ما أملك وإلى الذي قال فيهما المولى عز وجل:

" *وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا* ".

أبي الغالي رحمه الله مثلي الأعلى في الحياة ومن كان سندي طوال حياتي وغمرني بالحب والحنان من طفولتي حتى شبابي ومن علمني العطاء دون انتظار ومن تمنَّى أن يراني بعد طول انتظار في هذا اليوم،

كما أهدي هذا العمل إلى من كانت منبع حبي وحناني الغالية التي وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي حملتني في ظلمات بطنها وتحملت عناء تربيتي وباركتني وأنارت دربي بدعائها المستمر، والتي سهرت وتعبت وتحملت كل شيء في سبيل سعادتي إلى أعز ما في الكون "أمي الغالية" .

إلى إخوتي حفظهم الله وإلى كل من يحمل لقبي.

كما لا يمكنني أن أنسى من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد وإلى كل من علمني حرف من معلم الابتدائي إلى أساتذة الجامعة.

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية باستعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وكذلك التعرف إلى كيفية تطبيق أدوات التنبؤ بالفشل المالي، وذلك انطلاقا من المؤشرات المالية المتحصل عليها

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هذه النماذج لها قدرة على التمييز بين فشل واستمرارية المؤسسة، وقد توصلت إلى أن مؤسسة تتواجد في منطقة الخطر أي يحذق بها الفشل المالي خلال فترة الدراسة المعتمدة.

**الكلمات المفتاحية:**

## Résume

Cette étude vise à connaître la possibilité de prédire l'échec financier dans les institutions économiques à l'aide de modèles de prédiction d'échec financier, ainsi qu'à identifier comment appliquer les outils de prédiction d'échec financier, sur la base des indicateurs financiers obtenus.

L'étude a conclu plusieurs résultats, dont le plus important est que ces modèles ont la capacité de faire la distinction entre l'échec et la continuité de l'institution, et il a été conclu que l'institution est dans la zone de danger, c'est-à-dire qu'elle souffre d'un échec financier pendant la période d'études approuvée.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر | – |
| إهداء | – |
| ملخص | – |
| فهرس المحتويات | – |
| مقدمة عامة | أ |
| الفصل الأول المفاهيم والوظائف والادوات التحليل المالي | |
| تمهيد الفصل | 6 |
| المبحث الأول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي | 7 |
| المطلب الأول : تطور التحليل المالي و أسباب نشأته | 7 |
| المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي في استعمالاته | 10 |
| المطلب الثالث : مقومات التحليل المالي و خطواته | 15 |
| المبحث الثاني : وظائف و أهداف التحليل المالي . | 17 |
| المطلب الأول : وظائف التحليل المالي | 17 |
| المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي | 18 |
| المطلب الثالث : استخدامات التحليل المالي | 20 |
| المطلب الرابع : مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي | 20 |
| خلاصة الفصل الأول | 29 |
| الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل. | |
| تمهيد | 31 |
| المبحث الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة | 32 |
| المطلب الأول : ماهية الأداء المالي وأهميته | 32 |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي | 34 |
| المطلب الثالث : استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل | 35 |
| المبحث الثاني : الإطار المفاهيم حول التنبؤ بالفشل | 42 |
| المطلب الأول : الإطار المفاهيم حول الفشل | 42 |
| المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل | 47 |
| المطلب الثالث – طرق و أساليب التنبؤ بالفشل | 51 |
| المبحث الثالث : اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل | 54 |
| المطلب الأول : نموذج بيفر Beaver | 54 |
| المطلب الثاني : نموذج الإئتمان | 59 |
| المطلب الثالث : نموذج ( ارجونتي ، إدمستر ، كيدا ) | 61 |
| خلاصة الفصل الثاني | 66 |
| الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية –فرع المدية– | |
| المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة | 68 |
| المطلب الأول: أدوات التحليل الإحصائي | 68 |
| المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة | 69 |
| المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة | 77 |
| المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة | 77 |
| المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة | 83 |
| المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية | 88 |
| الخاتمة | 94 |
| المراجع | 97 |
| الملاحق | 102 |

# مقدمة

# عامة

**مقدمة**

لقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة تهدد وجودها ومن ضمن هذه المخاطر هي ظاهرة الفشل أو الإفلاس ونجدها من أخطر الظواهر التي تتعرض لها المؤسسة كونها تعتبر من الموضوعات التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والمختصين والباحثين ، لذلك فانه يتوجب اعطاء اهمية للتحليل المالي من خلال إطلاعها على كل المستجدات والاستخدامات التي توصلت لها الابحاث والدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع ومحاولة ايجاد مؤشرات لها أكثر قدرة على تقييم الاداء المالي للمؤسسة وذلك باستخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب .

وبناء على ذلك وجب الاهتمام اكثر بهذه الظاهرة وتقييم اسبابها ، وقد يكون ذلك من خلال استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي .

**أولا : اشكالية الدراسة**

وعلى أساس ذلك نطرح الاشكالية التالية :

- **كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل ؟**

✓ **الاسئلة الفرعية :**

وينطوي السؤال الجوهري على عدة أسئلة فرعية نذكر منها :

- ماذا نعني بالتحليل المالي ؟
- ما المقصود بتقييم الاداء المالي وماهي المؤشرات التي تستعمل في تقييم الاداء ؟
- هي النماذج الممكن استخدامها في التنبؤ بفشل المؤسسات ؟

**أسئلة الدراسة الميدانية:**

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي عند مستوى ($0.05 = \alpha$) داخل المؤسسات محل الدراسة ؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية). ؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية)؟

**ثانيا : فرضيات الدراسة**

تقوم إجابات مؤقتة للأسئلة السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة على اختبار مدى صحتها او نفيها :

- ✓ توجد بعض المؤشرات المالية الاساسية الممكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي .
- ✓ استخدام نماذج التنبؤ بالفشل يؤكد أو ينفي صدق المعلومات المستخرجة من تقييم الأداء .
- ✓ تبني تقنيات حديثة للتنبؤ بالإفلاس يجنب الوقوع في الفشل و يضمن البقاء و الاستمرارية للمؤسسة الاقتصادية .

**فرضيات الدراسة الميدانية:**

- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha$ = 0.05) داخل المؤسسات محل الدراسة
- ❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية)..
- ❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية).

**ثالثا : اهداف الدراسة**

- ✓ الاحتكاك المباشر للميدان العلمي للمؤسسة .
- ✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان .

- ✓ التعريف بالتحليل المالي و التعرف على الادوات المستخدمة قصد تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- ✓ دراسة مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية التي ادت الى الفشل . التعرف على مؤشرات قياس الاداء المالي و دورها في التنبؤ بالفشل .
- ✓ كيفية استخدام النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بالفشل .
- ✓ اقتراح حلول للحد من الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية .
- ✓ دراسة نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية .

**رابعا : اهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في فائدة التنبؤ بفشل المؤسسة قبل حدوثه وهذا المساعدة اعطاء ارشادات مالية قيمة لمحللي الادارة .

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في دراسة خطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية لما له من تأثير على قرارات المحللين والمستثمرين والمسيرين وتكتسي عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر دورا كبيرا في تجنيب المؤسسات والاقتصاد الوطني على الحد من التعرض للانهيار والفشل .

تفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين لعمل ابحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

**خامسا : المنهج المستخدم**

للإجابة على التساؤل الوارد في الاشكالية واثبات صحة الفرضيات ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة عند وصف و تحليل التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي واساليب ونماذج التنبؤ بالفشل .

حيث نقوم بوصف ظاهرة الفشل في المؤسسات الاقتصادية وتحليل مختلف ابعاد الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة من البحث ، واعتمدنا في هذا الجانب على الادوات التالية ( الكتب ، المذكرات ، المجلات و الملتقيات ... الخ ) هذا في الجانب النظري .

اما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على المنهج الخاص بدراسة الحالة و اخترنا مؤسسة

# الفصل الأول

# المفاهيم والوظائف والادوات التحليل المالي

**تمهيد الفصل**

يعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ، ويعتبر الركيزة التي يستعيد عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية ، فهو من الموضوعات المهمة يساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية ، ويعتبر من أنسب الوسائل والأدوات التحقيق هذه الغابات من الكشف عن نقاط القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها والكشف عن نقاط الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ، ومحاولة القضاء عليها مبكرا خلال دورة إنتاجية أو هلال عدة دورات وإن الهدف من التحليل المالي هو تزويد الفئات المعنية بالمعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية ، لذلك يعتبر من أهم الأدوات القوية التي تبرز النتائج وتوضح مدى النجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف للوصول إلى المستوى العالمي المحدد والتعرف على المتغيرات الأساسية المؤشرة على أداء المنشأة وبذلك ستوزع مضمون هذا الفصل على المباحث الاساسية التالية : من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي وهذا من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني سوف نتطرق إلى وظائف وأهداف التحليل المالي أما المبحث الثالث سوف نتطرف إلى معايير واستخدامات ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي .

## المبحث الأول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرف تهدف إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية ومحاولة تفسيرها ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف واستعمالاته إضافة إلى منهجه المتبع .

### المطلب الأول : تطور التحليل المالي و أسباب نشأته

#### أولا : تطور التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى كشوفها المحاسبية . ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة . لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين ( 1929-1939 ) لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي ، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلمة وقد فرضت هذه الأزمة من إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات في العالم من بالنسب المالية ا خلال توجه الاهتمام في التحليل المتعلقة بالنسب المالية.[1]

وقد فرضت هذه الأزمة من إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات في العالم من خلال توجه الإهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين :

**في المنشأة الأولى** وهي : دراسة سيولة المنشات و خاصة أن غالبية الشركات أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الجزء الأول: الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988 ،ص 13 .

**والقضية الثانية** : هي الربحية و المقدرة على المنافسة

ونجد أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا .

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الداخل .

وكما لها دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دثة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم ، وبتطور المؤسسات وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة ، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 م لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي .

كما تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلف نظرة جديد للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن ( لفترة معينة أو سنة ) إلى تحليل ديناميكي.

لدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 مرات ، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية وأصبح كلا منهما مكملا للآخر ، وأدى تعميم التدادا ، المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لفترات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية[1].

**ثانيا : أسباب نشأة التحليل المالي**

تشير هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي :

**1- الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال شخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وارات الإنتاج الكبير ، بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة عربية صغير إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع ، وقد اضطر هولاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أموال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14.

تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج ، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.[1]

**2- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية** : إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين ، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور.[2]

**3- الأسواق المالية** : تهتم الأسواق المالية والمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دفرمه عن واقع المنشات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، ولإرضاء هولاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلاب والعروض للأوراق المالية في السوق.[3]

**4- الائتمان** : هو عصب الحياة الاقتصادية وسلسلة من الحلقات المتصلة في حالة انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير عن بقية الحلقات في حالة تأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية .[4]

2- دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض التقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 25.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ،ص_ص، 9_10.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 26.

[4] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص9.

نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.[1]

**المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي في استعمالاته**

**أولا – مفهوم التحليل المالي**: هناك عدة تعاريف التحليل المالي من أهمها ما يلي :

**التعريف 1** : يعرف التحليل بصورة مبسطة هو مجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل إعداد تعهدات مسبقة لتطورها ، وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة .[2]

**التعريف 2** : التحليل المالي "عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة والضعف لدى المؤسسة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى المؤسسة.[3]

**التعريف 3** : كما يعرف التحليل المالي " عملية معالجة منظمة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة ( مالية أو تشغيلية ) ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسل وعملية اتخاذ القرار.[4]

**التعريف 4** : و يعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمنت الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المنشأة وكيفية استغلالها.[5]

**ثانيا – استعمالات التحليل المالي :**

أ- **مجالات التحليل المالي** : يستعمل التحليل المالي في عدة مجالات منها :

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 26.

[2] خميسي شيحة، التسيير والمالية: التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 47.

[3] فيصل جميل السعايدة، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2004، ص 109.

[4] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص_ص، 232_233.

[5] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 39.

**التحليل المالي الائتماني** : ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزامات المالية اتجاه المقرض.[1]

ويهتم بهذا التحليل الدائنون ( المقرضون ) وذلك بقصد الحصول على المعلومات حول :

- المخاطر المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض ( المدين ) و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة ؛
- قدرة الوحدة على الوفاء بأصل الدين و تسديد فوائده ؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها الوحدة في تقويم موجوداتها خاصة ما يقدم كضمانات ؛ سياسات التمويل المتبعة من قبل الوحدة و آثارها على هيكل رأس المال.[2]

**التحليل الاستثماري:** يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية و سيولة المنشأة .

**تحليل الاندماج و الاقتناء:** يقصد بالاندماج والاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحديتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.[3]

**التحليل من أجل التخطيط** : يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تستعرض من لها أسواق المنتجات المختلقة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناد إلى الأداء الذي كان سائدا سابقا.[4]

**الرقابة المالية** : يعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

---

[1] عبد الحليم كراجة وأخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 157.

[2] محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،

[3] عليان الشريف، رشاد العصار، أحمد الجعبري، عاطف الأخرص، إيمان الهنيني الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع، 2007، ص 151.

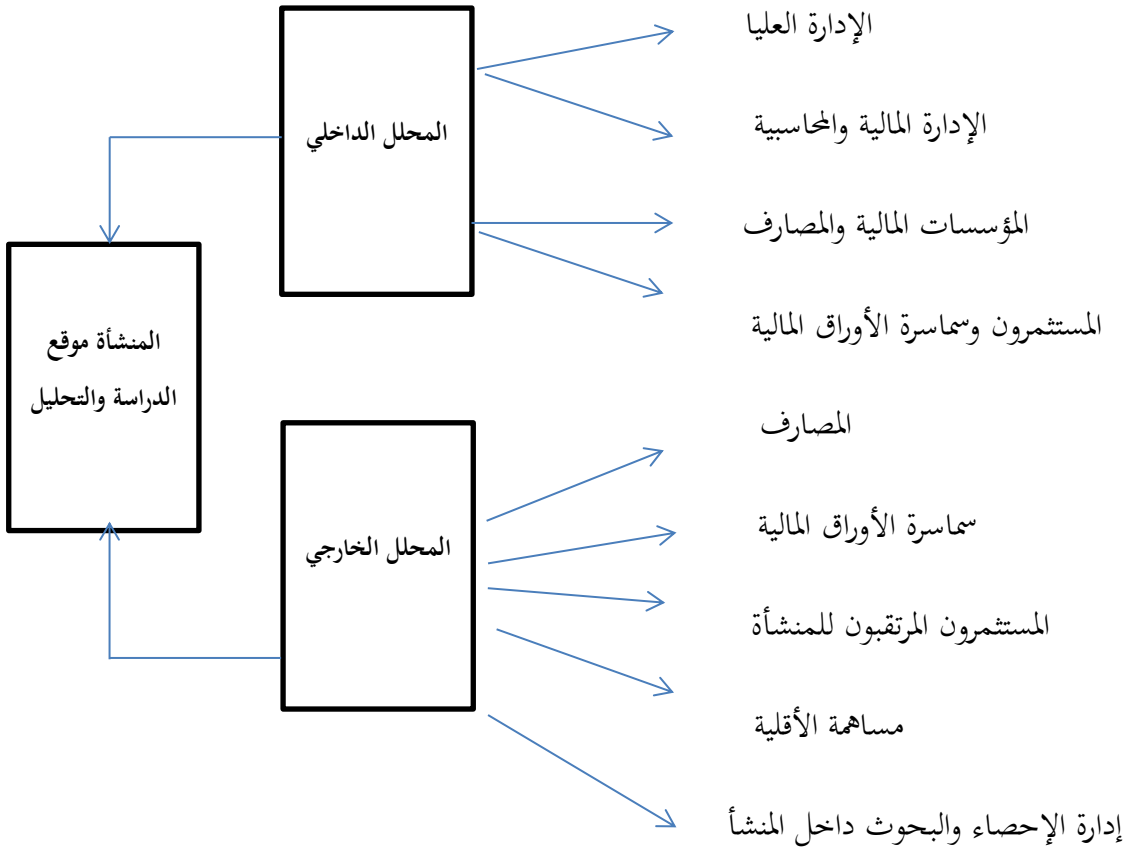
[4] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص27.

**تحليل تقييم الأداء** : يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي ومن خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الانتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.[1] وكذا مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى ، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ، المستثمرين و المقرضين.[2]

**ب- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:**

الجهات المستفيدة من نتائج التحليل.

**شكل رقم (1-1): وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها.**




**المصدر : حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41.**

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص27.

[2] عليان الشريف ومن معه، ، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر و التوزيع، 2007 ،ص 152.

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة ، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى،[1] ومن هذه الجهات ما يلي :

1. **إدارة المنشأة ( المؤسسة )** : تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة ، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.[2]

2. **المستثمرون**[3]: يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية سلامة استثماراتهم و الحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية مثل :

- أداء المؤسسة المالي على المدى القصير و الطويل ، و قدرتها على تحقيق الربحية ؛
- اتجاه ربحية المؤسسة ؛
- سياسة توزيع الأرباح ؛
- الوضع المالي للمؤسسة و العوامل المؤثرة مستقبلا ؛
- الهيكل المالي للمؤسسة ؛
- إمكانية تطور المؤسسة و نموها.

3. **الدائنون** : حيث تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للشركة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في الأجل القصير والطويل ودرجة ربحية الشركة.[4]

4. **سماسرة الأوراق المالية** : ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي :

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 5.

[2] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2010_2011، ص 17.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص_ص 235_236.

[4] خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص 94.

–التغيرات المالية التي تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم ؛

– أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها.

**5. العاملون بالمؤسسة** : و يهتم العاملون بنتائج التحليل المالي و ذلك لسببين هما :

– تعزيز الشعور بالانتماء و الإنجاز في حالة النجاح؛[1]

– العاملون بهدف التعرف على الحد المعقول من مطالبهم لتبقى ضمن الظروف المالية للمنشأة.

**6. المصالح الحكومية** : يعود اهتمام المصالح الحكومية لأهداف رقابية و ضريبية كالرقابة على الأسعار و مدى التقيد بالقوانين.

**المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي** : وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي ، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة ، و تقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أتعاب معينة.[2]

**ثالثا : نتائج التحليل المالي**

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة تستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة : خارجي أو داخلي .

**أولا : نتائج التحليل الخارجي[3]**

يمكن للمحلل الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها :

– ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛ تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب ؛

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص_ص، 12_13.
[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 238.
[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص_ص، 12_13.

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعت المؤسسة اتحمل نتائج الفروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد فرض عند تقديم المؤسسة طلب العرض إلى البنك خاصة اقتراح سياسات مالية لتغيير الموضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة ؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و إظهار أمنها أو أضعفها.

**المطلب الثالث : مقومات التحليل المالي و خطواته**

**أولا– مقومات التحليل المالي** : يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، حيث تتلخص في:[1]

– أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل :

– تحقيق أهداف التحليل المالي بشكل واضح ؛

– تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج و بأقل تكلفة و بأسرع وقت ؛

– أن يكون المحلل المالي على دراسة تامة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة ؛

– أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية و مؤهلات تجعله قادر على تفسير النتائج المتحصل عليها ، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.[2]

**ثانيا : خطوات التحليل المالي**

تتم عملية التحليل المالي وفق للخطوات الآتية:

1. **مرحلة التصنيف** : يقوم المحال في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية الأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول والخصوم ، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص، 4.

[2] محمد فهمي مصطفى الشيخ، الحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين 2008، ص، 9.

2. **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم و المركز المالي وحتى تري أسباب قيام هذه العلاقة.

3. **مرحلة الاستنتاج** : بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحل بالبحث عن الأسباب والحكم والمركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات.[1]

[1] بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010_2011، ص_ص، 15_16.

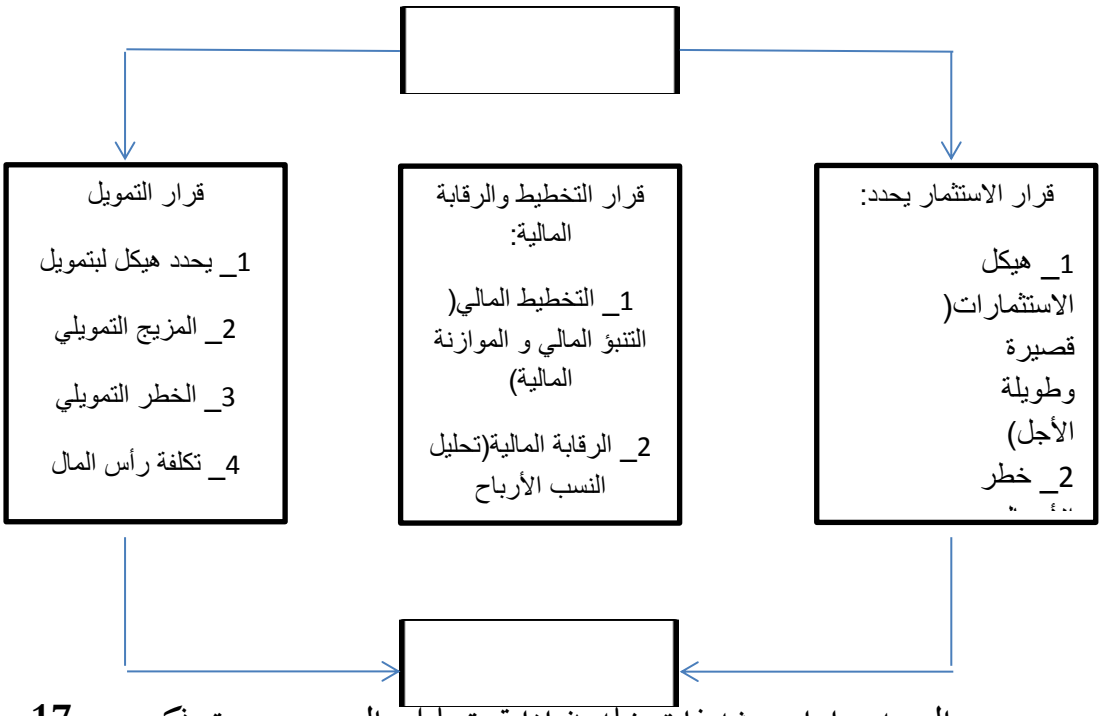
## المبحث الثاني : وظائف و أهداف التحليل المالي .

### المطلب الأول : وظائف التحليل المالي.[1]

التحليل المالي عدو وظائف ترتكز مجملها حول :

1. **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار** : من بين وظائف التحليل المالي توجيه لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها ، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي .
2. **اتخاذ قرار الاستثمار** : وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها .
3. **اتخاذ قرار التمويل** : حيث يمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل .
4. **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:** من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

**شكل رقم (1-2): يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار**




**المصدر: إبراهيم شديفات خلدون إدارة وتحليل مالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.**

[1] بن مالك عمار، مرجع نفسه، ص، 11.

**المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي**

**أولا: أهداف التحليل المالي**

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- ويهدف التحليل المالي بالقطاع المصرفي إلى التحقق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي أيضا بيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المرتبة عليه عند الطلب وبيان كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار؛[1]
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض [2]. الاستفادة من نتائج التحليل وتعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية ويتم التوصل إلى هذا المعايير من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا وحتى يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة فلا بد أن تتوفر الخصائص التالية :
  - أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛
  - أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل؛
  - أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .

كما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي :

- صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها ؛
- اختلاف الظروف و الحجم و المستوى التكنولوجي و طرف الإنتاج لدى الشركات ؛

[1] لطيف زيودو ماهر الأمين ومنيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005، ص، 162.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص، 16.

- اختلاف الأساليب و النظم المحاسبية بين الشركات ؛
- الاختلاف في الموقع الجغرافي ؛
- الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض و منها من يعتمد على أموال الملكية و منها من يجمع بين النوعين.[1]

ج . **المعيار التاريخي** : وهي المعايير المستقاة من فعالية المنشأة ذاتها للسنوات سابقة ، و لذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المنشأة ، في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشأة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها ، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.[2]

ويمكن استعماله في الحالات التالية :

- في حالة عدم توفير معايير أخرى بديلة مثل المعاير النمطية أو الصناعية
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها .
- صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.[3]

د . **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوصفي** : تصميم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة والذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة ، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات سابقة للادارة والتي تمس مؤشر للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات ، وكذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة الأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية ، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا بعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.[4]

---

[1] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص_ص، 156_157.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص، 135.

[3] رشاد العصار وآخرون، مرجع نفسه، ص، 157.

[4] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008_2009، ص، 176.

**المطلب الثالث : استخدامات التحليل المالي .**

**أولا : خصائص معايير التحليل المالي**

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا ، لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:[1]

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ولا –
- أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك ، بعد إجراء الدراسات اللازمة .
- أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب .

**ثانيا : استخدامات معايير التحليل المالي**

تستخدم المعايير للغايات التالية:[2]

- يستخدم أداة للمقارنة بينه وبين النسب الفعلية التي تظهر لدى المنشآت مما يمكن المحال اكتشاف الانحرافات و البحث عن أسبابها ؛
- تفسير النسبة أو الرقم الناتج من عملية التحليل على ضوء المعيار المستخدم في الدراسة .

**المطلب الرابع : مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي**

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :[3]

1. مصادر معلومات داخلية.

2. مصادر معلومات خارجية

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص، 242.
[2] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابقن ص، 156.
[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص،5.

يتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالية وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي :

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة غير المنشورة و تشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية .

ويعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبة ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية :

- تقرير مدفق الحسابات ؛
- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة ؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية؛
- بيانات تفصيلية ، عن عناصر القوائم المالية .

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية مثلا:[1]

**الميزانية المحاسبة** : " تعرف على أنها كشف في نهاية كل شهر ، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة ، لمجموعة ما تملكه من أموال في شكل أصول ، ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل التنمية الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة.[2]

**أولا – عناصر الميزانية** :

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، وتبرر بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية ، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول :

[1] منير شاكر ومن معه، مرجع سابق، ص_ص_، 20_21.
[2] مبارك سلول، مرجع سابق، ص_ص، 17_18.

أ- **الأصول:**

- التثبيتات المعنوية ؛
- التثبيتات العينية ؛
- الاهتلاكات ؛ المساهمات ؛
- الأصول المالية ؛
- المخزونات ؛
- أصول الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة ) ؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة ( أعباء مثبتة مسبقا ) خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية .

**ب – الخصوم :**

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرر أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال ، مع تمييز رأس المال الصادر ( في حالة شركات ) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة ؛
- الموردون والدانتون الآخرون ؛
- خصوم الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة ) ؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة ( منتوجات مثبتة مسبقا ) ؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .

**جدول رقم ( 01-01 ) ميزانية .**

السنة المالية المقفلة في.....

| الأصل | ملاحظة | N إجمالي | N رصيد | N صافي | N-1 صافي |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية<br>فارق بين الاقتناء_المنتوج الايجابي أو السلبي<br>تثبيتات معنوية.<br>تثبيتات عينية<br>أراضي<br>مباني<br>تثبيتات عينية أخرى<br>تثبيتات ممنوح إمتيازها | | | | | |
| تثبيتات يجرى إنجازها<br>تثبيتات مالية<br>سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات اخرى<br>وحسابات دائنة ملحقة بها<br>سندات أخرى مثبتة<br>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | | | | |
| مجموع الأصل غير الجاري | | | | | |
| أصول خارجية<br>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ<br>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة<br>الزبائن<br>المدينون الآخرون<br>الضرائب وما شابهها<br>الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى<br>الخزينة | | | | | |
| مجموع الأصول الجارية | | | | | |
| المجموع العام للأصول | | | | | |

**المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19، سنة 2009، ص 28.**

جدول رقم (01-02): ميزانية

السنة المالية المقفلة في ...

| الخصوم | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رؤوس الأموال الخاصة | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| رأس مال تم إصداره | | | |
| رأس مال غير مستعان به | | | |
| علاوات واحتياطات_ احتياطات مدمجة(1) | | | |
| فوارق إعادة التقييم | | | |
| فارق المعادلة(1) | | | |
| نتيجة صافية(نتيجة صافية حصة المجمع(1)) | | | |
| رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد | | | |
| حصة الشركة المدمجة(1) | | | |
| حصة ذوي الأقلية(1) | | | |
| المجموع | | | |
| الخصوم غير الجارية | | | |
| قروض وديون مالية | | | |
| ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) | | | |
| ديون أخرى غير جارية | | | |
| مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا | | | |
| مجموع الخصوم غير الجارية(2) | | | |
| الخصوم الجارية | | | |
| موردون وحسابات ملحقة | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ضرائب | | | |
| ديون أخرى | | | |
| خزينة سلبية | | | |
| مجموع الخصوم الجارية(3) | | | |
| مجموع عام للخصوم | | | |

**المصدر : الجريدة الرسمية، مرجع نفسه، ص 29.**

**ثانيا – مصادر المعلومات الخارجية** : تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير النتائج التحليل ، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي :

- بيانات عن حالة المنشاة وسمعتها في الأوساط التجارية ؛
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة ؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي ؛
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأكيدات أرصدة المدينون والدائنون المكاتب الاستشارية.[1]

**ثالثا – أنواع التحليل المالي** :

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في تحليل ، بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع :

**أ– حسب الجهة القائمة بالتحليل** :

**1 – تحليل داخلي** : وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية من داخل المنشاة المراد إجراء تحليل لها.

[1] منير شاكر ومن معه، مرجع سابق، ص ص، 21_22.

**2 – تحليل خارجي** : هذا النوع من التحليل تقوم باجراءه جهات من خارج المنشاة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.[1]

**ب حسب الزمن** :

**1 – تحليل راسي " ثابت أو ساكن "** : وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة ، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة.[2] ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة .

**2 – تحليل أفقي "المتغير"** :هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغيير كما يلي :

أ- قيمة التغير في أي عنصر = قيمة العنصر في سنة المقارنة ( مثلا سنة 2006 ) قيمة نفس العنصر في سنة الأساس ( مثلا سنة 2003 )

ب- نسبة التغير = قيمة التغير في النقطة ( أ ) / مبلغ نسبة الأساس ( سنة 2003 ) يمكن استخراج سنة التغير بخطوة واحدة كالأتي :

نسبة التغير = (قيمة العنصر في سنة المقارنة (سنة 2006) – قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (سنة 2003) / قيمة العنصر في نسبة الأساس ) * 100

**ج- حسب الهدف من التحليل** :

1 – تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزامات في الأجل الطويل .

2- التحليل المالي لتقويم ربحية المنشأة.

[1] علي خلق الله عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة عاى الأداء والكشف عن التنحرافات"، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم الإدارة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 18.

[2] عبد الحليم كراجة ومن معه، مرجع سابق، ص 188.

3- التحليل المالي لتقويم الأداء

4- التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العالم للمشروع ومجالات استخدامات.[1]

[1] علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص 19.

**خلاصة الفصل الأول:**

مما سبق يمكن أن نستخلص بان التحليل المالي هو أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة . نجد الغاية من نتائج التحليل المالي : هي من تحدد تعريفه بشكل دقيق من اجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل توجب على المحلل أن يتقيد بمجوعة من الخطوات والمقومات ، وتتبع منهجا معينا التي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع الوصية المناسبة بشان نتائج عملية التحليل حتى يحقق الأهداف التي تتطلع إليها الشركة .

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي وعرض مختلف وظائفه واستعمالاته ومعايير ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي .

# الفصل الثاني
# تقييم الاداء المالي
# والتنبؤ بالفشل

**تمهيد :**

مادامت المؤسسة تعمل في ظروف محفوظة بمخاطر كثيرة و متنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل ، فإنه يتوجب عليها إعفاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل وذلك من خلال اطلاعها على كل مستجدات واستخدمها للطرق والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدارسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع ، ونخص بالذكر الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل للمؤسسات من طرف مجموعة من الباحثين خلال الدراسات المختلفة مجال التنبؤ بالفشل التي حاولت في محملها التوصل إلى أفضل السبب المالية في التنبر بإفلاس المؤسسات ، حيث يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبة قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة الضرورية لتحسين أدائها المالي ، وبذلك فهي مطالبة بتقييم أدائها المالي بصورة دقيقة تمكنها من الوقوف على وضعيتها المالية الحقيقية . من خلال هذا الفصل سنحاول التطرف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل ، أما المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية.

## المبحث الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلال إلا من طرف إدارة رشيدة و متطورة وجيدة ، الذي يمثل محور مركز بالمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وما حققته من نتائج ، وما ضيعته من فرصا من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي ، ويعتبر وسيلة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه المؤسسة في المستقبل ويركز الأداء المالي على استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء في المطالب الأول ، أما المطلب الثاني سنتحدث عن تقييم الأداء المالي وأخيرا سنتطرق في المطلب الثالث إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل.

### المطلب الأول : ماهية الأداء المالي وأهميته

#### أولا : ماهية الأداء المالي

تمثيل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر الداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، وسيساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحيق أهدافهم.[1]

يعد الأداء المالي مفهوما ضيق الأداء العمل ، حيث أنه يركز على استخدامه نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة ، ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الاتجاهات التي تتم استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات،و صافي الثروة.[2]

يعرف الأداء المالي أيضا بأنه "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة.[3]

---

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص 45.

[2] فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 234.

[3] الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاس.

كما يعرف أيضا بأنه المعبر عن الأداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا ويمثل الركيزة السياسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.[1]

**ثانيا: أهمية الأداء المالي**

تتبع اهمية الماء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تتويج أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمين البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

تتبع أهمية الأداء أيضا ويشكل خاصة في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وقدم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان اسبابها و اقتراح .

اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفق الأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستثمارية والبقاء.[2]

ويعرف الأداء المالي لتسليط الضوء على العوامل التالية :

- العوامل المؤثرة في المر دودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتنبا من طرف المسيرين على مرد ودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح .
- مدى تغطية مستوى النشاطات للمصاريف العامة.[3]

[1] علي فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحكومي المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2011، ص 68.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46_47.

[3] دادن عبد الغاني، قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث عدد4، 2006، جامعة ورقلة، ص 42،41.

**المطلب الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي**

يعرف تقييم الأداء المالي أنه " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا و تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المالية المتاحة .

**أولا– للمؤسسة** : وهذا الخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة،[1] كما نجد تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر لإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.[2]

يمكن تعريف تقييم الأداء في ضوء ذلك على أنه : " التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقيه الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية الإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمنظمة بما يحقق الأهداف الموجودة منه ".[3]

كما يعرف تقييم الأداء : " هو دراسات و بحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة و تبين كيفية استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية و كيفية تطوير هذه العلاقة خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلا مع معايير محددة مسبقا.[4]

**ثانيا – أهمية تقييم الأداء المالي :**

يعيل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصادية حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبة والإدارية ، وذلك سبب الندرة النسبة للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياس بحجمهم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها و تطورها وذلك باستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية الأهمية لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال.[5]

[1] محمد نجيب دبابيش وطارق قدوري، مرجع سابق، ص 7.

[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 85.

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، جامعة الدول العربية، ص 121.

[4] فلاح حسن، الحسين، مرجع سابق، ص 22.

[5] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 85.

**ثالثا – تخطيط الأداء المالي :**

تخطيط الأداء من المنظور المالي هو وسيلة للتنبؤ بما سيكون عليه الأداء المالي للمؤسسة مستقبلا وأداة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية اللازمة للوصول إلى ذلك المستوى من الأداء والاستعداد لها في حدود الموارد المتاحة وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بوجود مدير مالي لديه من القدرة والكفاءة بما يمكنه من التعرف على الكيفية أو الوسيلة التي عن طريقتها تستطيع وضع تحليل مركز توحيد المصطلحات وتحديد احتياجاها المستقبلية وتقدير إمكاناتها ومواردها ، حتى يستطيع وضع الخطط البديلة مستفيدا من وسائل وأساليب التحليل المالي المختلفة المتاحة أمامه.[1]

**المطلب الثالث : استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل**

تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا في العلم الأعمال سبب سهولة تطبيقيها وتعدد الأغراض التي تحققها لأنها توفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وقد أكتسب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال وكما أنها تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في حساب النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل .

**أولا– مفهوم النسب المالية :**

" عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنشأة وعملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى ، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن منها مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب كما أن درجة الاعتماد على تلك النسب يتوقف علة الجهة التي تقوم بتلك الدراسة "[2].

[1] نور الدين بهلول ونور الدين محرز، التحليل المالي كأداة التقويم الأداء المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية للدهن" ورقة مقدمة المؤتمر الوطني لمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بعنوان "التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية"، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 23، 22 ماي 2012 ص 3.

[2] علي شاهين وجهاد مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ تعتبر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية) مجلة جامعة النجاح للأبحاث(علوم إنسانية) مجلد 25(4)، 2011 غزة، فلسطين، ص 856.

كما أن النسبة هي عبارة عن : " علاقة بين قيمتين تنصب على دراسة قيمة العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبة لهدف اشتقاق معلومات ومؤشرات يمكن الاستفادة منها وتكون مكملة للمعلومات و تعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة تحت حالة الدراسة في التحليل المالي ، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة ".

كما تعرف على أنها : " علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب ستمنح بإعطاء تفسير النتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة.[1]

كما تعرف النسبة المالية بأنها : " علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن نسبة أخرى مماثلة.[2]

**ثانيا – أهمية النسب المالية :**

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسير المؤسسة وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبة الأصول والخصوم مستوى المديونية السيولة المر دودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.[3]

- تحديد مدى قدرة الشريكات على مواجهة الالتزامات الجارية .
- قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة .
- توفير بيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الميزانيات التقديرية.[4]

على الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية ، فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار .

[1] إسماعيل عرباجي: اقتصاد وتسيير المؤسسة أهمية التنظيم_ديناميكية الهياكل، ط 3، مرقم للنشر، الجزائر، 2013، ص 244.
[2] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، 2009، ص 51.
[3] اليمين، سعادة، مرجع سابق، ص 38.
[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 55، 54.

**ثالثا – أنواع النسب المالية :**

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومرد ودية وطريقة تسيير مجموع الأصول بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على مواردها الذاتية والأجنبية ، والمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال وخطر الإفلاس والخطر المالي،[1] ولكننا سنهتم في هذا القسم بوضع عدد كبير من النسب المالية ، ولكن المهم هو وضع النسب المالية الدالة للمساعدة على تحليل وضع المؤسسة ويمكن تصنيفها كما يلي :

**1- حسب المجال الذي تشتق منه :**

و تصنف إلى فئتين هما :

**نسب اتجاهية** : وتكون عندما تمثل النسب المالية حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة ، كالقول مثلا أن مبيعات المؤسسة خلال عام 97 تعادل 140 من سبيعات عام 1996 و 130 من مبيعات عام 1995 ويدخل هذا يعرف بأسلوب التحليل المالي الأفقي أي أن العلاقة الأسلوب من تحليل النسب ضمن هنا تقوم بين قيم نفس البند ولكن على مدار عدة فترات محاسبة[2].

**نسب هيكلية** : وهي النسبة المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود قوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها ، أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيمة فقرتين أو أكثر أحدهما بسط والأخر مقام ولكن على مدار الفترة المحاسبية ذاتها[3].

**2 – حسب الأغراض المستخدمة فيها** : يمكن تقسيم النسبة المالية إلى خمسة فئات رئيسية هي على النحو التالي:

[1] زينب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 37.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص 32.
[3] حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص 64.

**2-1-مجموعة نسب السيولة** : هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل و تقسيم رأس المال العامل وتعرف على درجة السيولة المؤسسة على مدى القصير ، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.[1]

" ومن أبرز نسب السيولة هي :

- نسبة التداول و نسبة التداول السريعة .
- نسبي السيولة المطلقة .
- الأهمية النسبية لمكونات الأصول المتداولة من مجموع الخصوم المتداولة .
- سيولة الحسابات المدنية ومخزون السلعي .
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الخصوم المتداولة .
- نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الالتزامات.[2]

**أولا : نسبة التداول :**

هي أكثر النسب شيوعا لقياس سيولة المنشأة وتعتبر أول نسبة استخدمت في التحليل المالي حيث شهد عام 1891 أول استخدام لها وتحسب كنسبة مئوية من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.[3]

**الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة**

لكن هذا المعيار لا يمكن اعتماد لكل المؤسسات ولكل الأنشطة إذا نجد لكل نشاط معيار أنمطيا خاصا به كما أن المعيار الذي يعتمد في حالات الرواج والازدهار يختلف عنه في حالة الركود.

[1] محمد نجيب دباش وطارق قدوري، مرجع سابق، ص 8.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 65.
[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 141.

**ثانيا – نسبة السيولة السريعة :**

هذه النسبة كثر تشدد من نسبة التداول إذا أنها تركز فقط على الأصول شريعة التداول مثل النقدية وشبه النقدية عند المقارنة بين الأصول أقل سيولة مثل المخزون السلعي لأنه أكثر عنصر من عناصر الأصول المتداولة تعرض للانخفاض في قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحويل إلى النقدية لذلك فإنه يتم تقسيم الأصول المتداولة إلى مجموعتين هما:

- أصول سريعة التداول مثل ( النقدية الاستثمارية المؤقتة ، الذمم المدنية ) .
- اصول متداولة اقل سيولة من السابقة ( بطيئة التداول ) مثل المخزون السلعي ( البضاعة ) ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي :[1]

**الأصول المتداولة– ( بضاعة + المصاريف المدفوعة مقدمة )**

**خصوم متداولة**

**2-2 مجموعة نسب الإنتاجية ( نسب النشاط ) :**

تستخدم هذه النسب لتقيم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في استخدام هذه الموجودات وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.[2]

وتدرس هذه النسب معدلات دوران الأمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياستها في التخزين وإدارة الموجودات وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجداتها

[1] عليان الشريف ومن معه، مرجع سابق، ص 191،192.

[2] وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 19.

(الثابتة و المتداولة ) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بعثة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال[1]. وأبرز مجموعة نسب إنتاجية هي كالتالي :

- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول ( دوران الأصول ) .
- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول الثابتة ( دوران الأصول الثابتة ) .
- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول المتداولة ( دوران الأصول المتداولة ) .
- معدل دوران الحسابات المدنية و الحسابات الدائنة .
- فترة البيع و معدل دورات رأس المال العامل[2].

## 2-3- مجموعة نسب هيكل رأس المال :

مجموعة من النسب تخل في تقييم الأداء الخاص بصيانة هيكل رأس المال في المؤسسة ، وتحديد المدى الذي ذهبت إليه إدارة المؤسسة في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة ، والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد ، وأهم نسب هذه المجموعة هي :

- نسبة الرافعة المالية؛
- نسبة القروض إلى الأموال الخاصة؛
- معدل تغطية الفوائد؛
- معدل تغطية الأعباء الثابتة؛
- نسبة هيكل رأس المال ؛
- نسبة الأصول إلى الأموال الخاصة؛
- نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة؛
- نسبة الأصول المتداولة إلى الأموال الخاصة؛

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص، 64_65.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 73، 74.

### 2_4 مجموعة نسب الربحية :

تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفعالية أداة المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة ، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشر دقيق على تحقيق الهدف الذي يبرز استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي :

- نسب مجمل الربح؛
- نسب هامش الربح؛
- معدل العائد على حق الملكية؛
- تحليل العائد الموجودات (الاستثمارات) وتحليل ديون؛

كما يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي :

- ربحية المبيعات؛
- ربحية المؤسسية؛.
- ربحية الملاك؛[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع نفسه، ص 74_75.

## المبحث الثاني : الإطار المفاهيم حول التنبؤ بالفشل

إن ظاهرة الفشل هي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل يبعضها داخلية وبعضها الخارجية وللحد هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية أصبح أمر ضروريا وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى تصفيتها لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيم حول الفشل في المطلب الأول أما المطلب الثاني سنتحدث عن مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل وأخيرا سنتطرق في المطلب الثالث إلى طرق و أساليب التنبؤ المالي.

### المطلب الأول : الإطار المفاهيم حول الفشل

سنحاول ضبط المصطلحات ذات صلة بالفشل وإبراز أوجه الاختلاف بينها نظرا الارتباط هذا المفهوم مع كل العسر ، التعثر و الإفلاس .

**أولا تعريف الفشل** : هو عبارة عن عدم قدرة المنشأة على دفع التزامات عندما يأتي موعد استحقاقها ، فهو ليس نتاج اللحظة و لكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي.[1]

عموما فإن الفشل كحالة المنشأة ما. إنما يعني أن تلك المنشة تشير نحو الإفلاس والتصفية، ومن أن تلك المنشأة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو أنه نهاية التنظيم أو توجيه المصالح.[2] وهو ينقسم إلى :

1- **فشل اقتصادي** : يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى أخرى أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق ، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.[3]

---

[1] علي شاهين وجهاد مطر، مرجع سابق، ص 859.

[2] حمزة محمود الزبيدي مرجع سابق، ص 272.

[3] دعاء محمد زايدة، " التسهيلات الانتمائية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 47.

**فشل مالي** : في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن و الوفاء بديونها المستحقة عليها.

**2– العسر المالي** : زيادة الالتزامات المستحقة للغير ( الخصوم ) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة.[1]

كما يعرف بأنه : " عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحقت أو تستحق في الأجل القصير " من هنا يمكننا التفريق بين نوعيين من العسر فتعد :

– **العصر المالي الغني** : وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي ( الموجودات ) أصولها أكبر من إجمالي ( المطلوب ) الخصوم.

**العسر المالي الحقيقي** : ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمطلوباتها .

**3_ التعثر المالي** : هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤذي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة .

4– **الإفلاس**: في حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتمم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإداراتها. وهو إجراءات قانونية لتسيل أو إعادة تنظيم الأعمال ، و أيضا نقل لبعض أو كل أصول الشركة الدائنين .

يميز القانونيين بين حالتي الإفلاس و الإعسار ، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما في حالة إعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بدونية المستحقة الأداء .

ذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي و الفشل المالي على اعتبار التعثر المالي شق الفشل المالي و قد تؤدي إليه بالضرورة.

التعثر المالي يعلى أحد الحالتين او كلتيهما وهما :

- نقص فوائد الأسهم أو توقفها ( مشكلة تحقيق خسائر متتالية ) .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، 2010، ص 56.

- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها .
- أما الفشل المالي يعني أحد الأمرين التالين أو كلهما .
- التوقف كلية عن سداد الالتزامات .
- الإفلاس و توقف النشاط.[1]

**ثانيا – أسباب الفشل** : يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية و أسباب خارجية .

**1– الأسباب الداخلية** :

- ضعف الإدارة و عدم علميتها .
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع و التسعير و الإنتاج .
- إجراء التوسعات غير المطلوبة و اللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة .
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن و غيرهم . الخسائر المتراكمة .
- عدم السيطرة على المخزون .
- سوء التجهيزات الداخلي و الموقع غير المناسب.[2]

إن مشكلة الفشل المالي للمشروعات تشكل ظاهرة خطيرة وعبئا على الاقتصاد القومي لذلك قام كثير من الباحثين بدراسة الظاهرة سواد في مصر أو في العالم وفي ضوء ما تقدم مقام عدد من الدارسين بين نماذج تتضمن عدد من المؤشرات المالية التي يمكن مسبقا عن احتمال حدوث الفشل من طريق ملاحظة تلك المؤشرات بعناية عبر الزمن و تمكن القائمين على دراسات أعدت على أن بعض المشروعات.

أنقذت بفضل متابعة إدارة المشروع لعدد من المؤشرات المالية التي تحذر من قرب تعرضها لمخاطر الفشل.

[1] الشريف ريحان ومن معه، مرجع سابق،ص ص 21_22.

[2] وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 13.

**2- الأسباب الخارجية:** هي الأسباب التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها شدة المنافسة وتقلبات الاقتصادية .

- ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقعا أثناء تنفيذ المشروع مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالمي . - تقاعس المساهمين عن سداد أسهمهم في رأس المال أو نقص في السيولة .
- المنافسة الشديدة و دخول سلع ذات جودة أعلى و سعر أقل .
- التطور في التكنولوجيا و تطوير أساليب الإنتاج أو استحداث منتجات جديدة مما يؤثر على الطلب لمنتجات الشركة .
- الأوضاع السياسة و انعكاساتها على الخطط و على ظروف الاستيراد أو التصدير في الدولة.[1]

**3- مراحل الفشل:** في الحقيقة الأمر، فإنه قبل أن تصل المنشأة إلى مرحلة الفشل فهي تمر بالمراحل التالية:

- **ظهور بوادر الفشل** : مما لا شك فيه أن المنشأة لا تصح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في طلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

غالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية.[2]

**- مرحلة الضعف المالي ( عجز السيولة )** : تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي . ويكون ذلك عندما المنشأة غير قادرة على مواجهة احتياجات النقدية الفورية ، و في هذه المرحلة تكون تصبح أصول المنشأة أكبر من التزاماتها ، و لكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 57.

[2] جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين(دراسة تطبيقية)رسالة لنيل ماجستير قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة 2010، ص 67.

الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرة لعدة شهور ، ولمعالجة هذا الضعف تلجأ المنشأة إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.[1]

**– مرحلة التدهور المالي ( الإعسار المالي )** : تمكن هذه المرحلة في عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة ، وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية يمكن معالجتها ، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن .

كإجراء تعديل في السياسات المالية في المنشأة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية. ومعظم المنشأة التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخذ الإجراءات المناسب، أما المنشأة التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة الإعسار الكلي.[2]

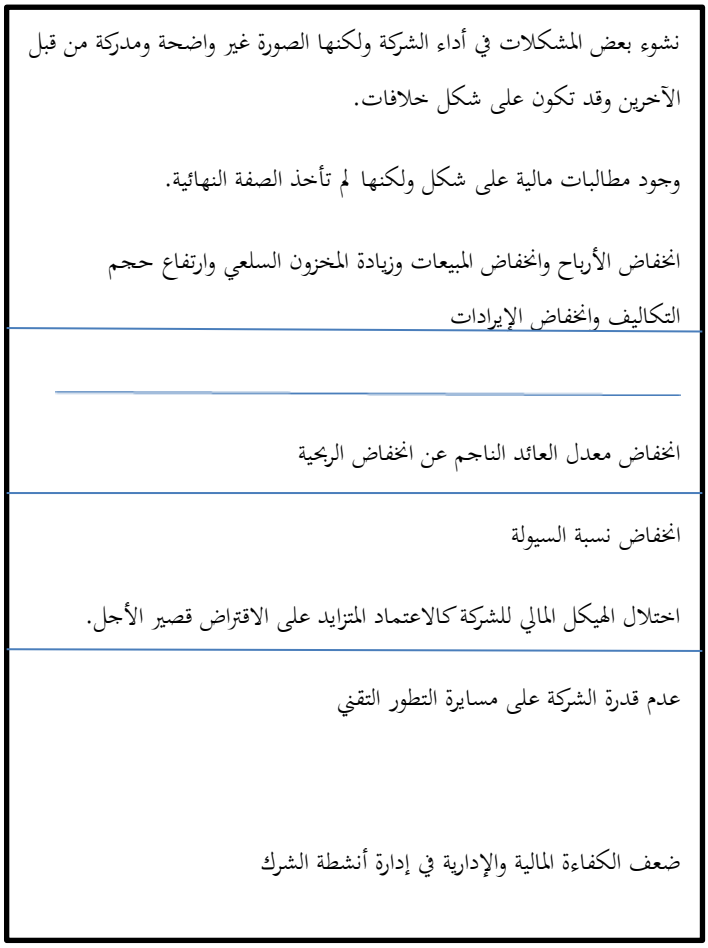
**– مرحلة الفشل الكلي ( الإعسار الكلي)** :

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة فشل المنشئات ، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيم أصول الوحدة و يصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.[3]

**مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس** : تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية حقوق المقرضيين وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أو بمعنى تصنعه الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل[4].

[1] علي شاهين وجهاد مطر، مرجع سابق، ص 860.
[2] جهاد حمدي إسماعيل مطر،مرجع سابق،ص 67_68.
[3] علي شاهين وجهاد مطر، مرجع سابق، ص 861.
[4] هلا بسام عبد الله العضين، مرجع سابق، ص 30.

**الشكل رقم ( 01-03 ) مراحل فشل الشركات ومؤشراتها**




## المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل

### أولا: مفهوم التنبؤ:

اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة العربية من أصل الفعل ( نبأ ) ويرى ابن منطور أن المراد بالنبأ الخبر.[1]

أيضا يقصد بالتنبؤ لغة تقدير المجهول .

أما التنبؤ بشكله العام ، فيقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة.[2]

[1] رمز وحيد محمود وسيف عبد الرزاقمحمد الوتار، مرجع سابق، ص 15.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 368.

يعرف بأنه يشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجمع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي يؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة.[1]

**أما التنبؤ المالي :**

**1** : فقد عرف مجلس المحاسبيين في انجلترا ، وويلزا التنبؤ بأنه " عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية ".[2]

**2** : عرف ( Fortnum ) التنبؤ المالي بأنه " مجموعة التقديرات والقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الأعداد والمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل هذه الظروف.

**3** : أما " ( Robbins ) فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة المنظمة الخارجية ( السياسة الاجتماعية الاقتصادية ، التكنولوجية السوق ) و الداخلية ( الإيرادات ، المصاريف التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها الحقيق الأهداف المنشودة.[3]

**ثانيا– أهمية التنبؤ بالفشل**

ان من شروره ايجاد طريقة أو اليه تحليلية يمكن بواسطتها الشر باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التمار قبل عدد ممكن كاف من السنوات وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها وذلك لتعثر المؤسسة أو افلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وكل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات .

فهناك الكثير من الفلات المهمة بالمؤسسة الاقتصادية والدين يولون اهتمام كبير الإمكانية البر بفشلها من المستمرون ، الدائنون ، الإدارة الجهات الحكومية ، مراجع الحسابات وغيرهم.

[1] رموز وحيد وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 15.

[2] محمد يوسف الهباش، "استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية،رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 61.

[3] وحيد محمد رمو عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 15.

**المستثمر** : على سبيل المثال يهتم بموضوع التنبير يقتل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة و المفاضلة بين كل البدائل المتاحة و اتخيب الاستثمارات الخطرة جداء أما اهتمام الدائنون أو المقرضون : بهذا الموضوع فأسبابه كثيرة منها اتخاذ قرار يمنح الانتماء أو علمه ، تحديد سعر الفائدة و شرط العرض بناء على حجم الخطر المتعلق به.

**أما الإدارة** : فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل الاتخاذ الإجراءات التصحيحية المرورية الأنقاد المؤسسة في الوقت المناسب.

**أما اهتمام الجهات الحكومية** : بهذا الموضوع يرجع إلى تمكنها من أداء وضيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته .

**أما اهتمام مراجعو الحسابات** : بالتنيز بالفشل فيتبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية.[1]

**ثالثا – تطورات التنبؤ بالفشل** :

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ باي ظاهرة :

- تحديد و تعريف موضوع التنبؤ .
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له و دراسة عوامل المسببة في زيادته ونقصانه .
- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ و العناصر الأخرى المتصلة بها .
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ الاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية الواقعية له.[2]

**رابعا– دقة التنبؤ المالي** :

تتوقف دقة التنبؤ المالي على عاملين أساسين يجب توفرها للحكم على صحة و دقة عملية التنيز وهما :

[1] الشريف ريحان ومن معه، مرجع سابق، ص 7.
[2] عمار أكرم الطويل، مرجع سابق، ص 62.

- نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ و مدى ملامتها للقيام بعملية التنبؤ و خدمتها لأغراض التنبؤ .
- الظروف المحيطة التي تصغي على هذه البيانات .

عليه لا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تؤخذ في الحسبان العوامل السابقة وتقوم بالإفصاح عن نموذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي نشأنها إعطاء ثقة أكثر في عملية التنبؤ .

يمكن إضافة عامل أخرى إلى عوامل السابقة ذو أهمية تتوقف عليه دقة عملية التنبؤ وهو مدى ملائمة ودقة الأسلوب الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ .

إذا لا يمكن أن تكون النتائج ايجابية وحقيقة ما لم يتم استخدام أسلوب علمي إحصائي سليم ، يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة.[1]

**خامسا – مقدرة المعلومات المحاسبية على تنبؤ المالي :**

أشارت لجن معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وعلاقتها بالقدرة التنبوية ، والقدرة على استرجاع المعلومات ، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبر العالي أهمها :

- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد اندماج النتيؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة .
- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤ أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمداخلات في عملية التنبؤ ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات ( استرجاع المعلومات ) .
- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساسا للتفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير ملائمتها الاتخاذ القرارات .
- كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقيم طرق والسياسات المحاسبية البديلة ، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشرة لمدى فائدة و أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها.[1]

[1] محمود يوسف الهباش، مرجع سابق، ص 62.

**المطلب الثالث: طرق و أساليب التنبؤ بالفشل :**

يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على نماذج النوعية ، وفيما يلي أهم هذه النماذج .

**1. النماذج الكمية :**

تهتم النماذج الكمية للسير العالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميا خلال عدد الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى الآتي :

– **السلاسل الزمنية** : ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم ( المشاهدات ) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية ومتتالية ، وعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما يتضمن متغيرين إحداهما يمثل الزمن ( المتغير المستقل ) والثاني يمثل الظاهرة ( المتغير التابع ) ، ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة كما يستخدم النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطا وتتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة .

يعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة .

– **تحليل الانحدار** : ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة ، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة ، ويعتبر من أكثر الأساليب التنبوية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.[2]

– **تحليل التعادل** : يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة ويكتسب تحليل التعادل أهمية كأسلوب علمي محاسبي له دوره المؤثر في المجال التخطيط واتخاذ القرارات من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة و الحجم والربح والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومة الآخر.

[1] محمود يوسف الهباش، مرجع سابق، ص 63_64.

[2] محمد يوسف الهباش، مرجع نفسه، ص 68.

– **المؤشرات المالية** : تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شرعا ، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقيم أداء المؤسسات وتقيم كفاءة الإدارة ، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبو بحالات الفشل المالي للمؤسسات وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحنف نه أو الإضافة إليه.

ويتمثل القرض الأساس لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحالين الماليين بمؤشرات مالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية ، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع و قدرته على تحقيق ارباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة.

2- **النماذج النوعية** : يعتمد هذا النوع من النماذج على أراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقاء أراءهم في التنبر بالأحدث والقيم والعمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا.[1]

حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة ، ومدى صحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة ، سابقا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل المالي والمتمثلة في :

– **تحليل التغير والاتجاه:** يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة المحاسبة بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل ، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية.

المعتمدة لدى المحالين ومتخذي القرارات المالية، تتوقف فعالية هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية ، حيث يأخذ هذا النوع اتجاهين هما :

- الاتجاه الراسي والأفقي التي تم الإشارة إليهما سابقا .

– **تحليل كشف مصادر الأموال و استخداماتها** : بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول ، الخصوم ، حق الملكية ، يهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيث تعد هذه الكشافات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة ومصادرها

[1] محمود يوسف الهباش، مرجع سابق، ص ص 69_70.

التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة ، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة من حركة الأصول والخصوم وفقا للملكية وذلك من خلال دراسة التغيرات الحاصلة لفقراتها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين ، سواء للميزانية الفعلية للشركة أو الميزانية المخططة أيضا .

– **تحليل التغير في التدفقات النقدية** : يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب ، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر ، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية ، وتقيم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بإضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة ، مثالا على ذلك الزيادة في أوراق القبض و المخزون يؤدي إلى الزيادة في التدفقات النقدية الخارجية حيث قد يؤشر لنا بوجود مشاكل في الائتمان والمخزون يدعو الإدارة من خلالها إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس مال العامل.[1]

[1] عمار بن مالك، مرجع سابق، ص ص 47_48.

**المبحث الثالث : اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل**

نجد من اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل هي :

**المطلب الأول : نموذج بيفر Beaver**

**أولا : نموذج بيفرBeaver model :**

حدد هذا النموذج على وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال ، وقد لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسبة المركبة ، و كان عنوان دراسة Beaver هي Finical anglysis as prediction of failure ) (أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل ، وقد دراسة Beaver 30 نسبة مالية اختار منها ( 6 ) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل و احتمالات الإفلاس ، قد اتسم نموذج Baever بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات .

وهذه النسب المالية التي اعتمدها Bas 93 / في صياغة نموذجه هي

- نسبة التدفق النقدي/ مجموع الأصول .
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة مجموع الأصول .
- نسبة المديونية مجموع الأصول .
- نسبة صافي رأس المال العامل مجموع الأصول .
- نسبة التداول .
- نسبة التداول السريعة .

كانت نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى الموجودات ثاني أفضل النسب المالية وهو ما أكدنا عليه سابقا من أن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات التقويمية المهمة لتقييم الأداء الاستراتيجي الإدارة المنشأة فهو يربط الريح المتحقق من العمليات التشغيلية بما تملكه المنشأة من الاستثمارات.

**المبحث الثالث: أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل.**

نجد من أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل هي:

**المطلب الأول: نموذج بيفر**Beaver

**أولا: نموذج بيفر**Beaver model

حدد هذا النموذج على وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ Beaver إلى إستخدام وانتقاء

وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسبة المركبة ، و كان عنوان دراسة Beaver هي Finical ) anglysis as prediction of failure ) أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل ، وقد دراسة 30 Beaverنسبة مالية اختار منها ( 6 ) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس ، قد اتسم نموذج Baever بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.[1] " وقد درس 30 Baeverسنة مالية اختار منها ( 6 ) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس ، وقد اتسم نموذج Baever بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات.[2]

وهذه النسب المالية التي اعتمدها Baever في صياغة نموذجه هي:

- نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول .
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / مجموع الأصول .
- نسبة المديونية / مجموع الأصول .
- نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول .
- نسبة التداول .
- نسبة التداول السريعة .

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 293.

[2] عمار أكرم الطويل، مرجع سابق، ص 69.

لم يكن اختيار هذه النسب الستة هي عملية انتقاد من قبل Baever وأن تم تحديدها بعد دراسته مكثفة قام بها ، وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ولهذا قام باختبار ( 30 ) نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة و أخرى فاشلة.[1]

كانت نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى الموجودات ثاني أفضل النسب المالية وهو ما أكدنا عليه سابقا من أن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات التقويمية المهمة لتقييم الأداء الاستراتيجي الإدارة المنشأة فهو يربط الربح المتحقق من العمليات التشغيلية بما تملكه المنشأة من الاستثمارات.

كانت نسبة التداول أداة ضعيفة للتنبؤ بالفشل ولكنها مهمة لأنها تعكس القدرة لتسديد الانترامات المستحقة على المنشأة.[2]

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل Baever إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب عالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل.

$$Z=1.3x1+2.4x-0.980*3-6.787$$

حيث تمثل:

**Z**: المؤشر الكلي.

**X1**: نسبة التدفق إلى مجموعة الديون.

**X2**: نسبة صافي الربح إلى مجموعة الأصول.

**X3**: نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.[3]

وقد قام Baever يقدم 14 نسبة مالية التعريف على استخدم عدة معايير الفشل الشركات وقد استخدم عدة مدير امل شركت كاماس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها ، أو التخلف عن دفعها أرباح الإسهامات

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 293.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 295.
[3] جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سابق، ص ص76_77.

السترة وتكونت عينة الدراسة من 79 شركة فشلك خلال الفترة من 1954 لى 1964 المادة في 79 شركة أمريكية أخرى ناجحة و مماثلة للشركات الفاشلة من حيث حجم الأصول و نوع و بينت دراسته أن النسب المالية التي تقيس الموجودات الغير السائلة هي الأفضل من حيث القدرة على الشر بالفشل في الأجل الطويل و القصير الأجل على سواد.[1] و قد قام ومن أجل اختبار قدرة هذه النسب على السير بالفشل في السنوات الخمس السابقة له قام Beaver باستخدام الأسلوب الإحصائي أي اختيار التصنيف الثاني وذلك على الشكل التالي:

- يتم تقسيم المؤسسات بشكل عشوائي إلى مجموعتين ثانويتين تخطط فيهما المؤسسات الفاشلات و الغير فاشلة .
- يتم احتساب كل نسبة من النبي المالية السابقة الذكر بالنسبة للمؤسسات في كل مجموعة من مجموعتين السابقتين .
- يتم ترتيب قيم هذه النسب المالية تصاعديا لاختيار القيمة التي تمثل النقطة الفاصلة بين المؤسسات الفاشلة والغير قاتلة ، وبالتالي فهي النقطة التي تخفض نسبة التبو الغير صحيح إلى أنتى حدودها بحيث تعتبر المؤسسة الفاشلة إذا كانت قيمة النسبة المحتسبة لها أدنى من قيمة النسبة الفاصلة ، و تعتبر غير فاشلة عندما تكون النسبة المحتسبة أعلى من قيمة النسبة الفاصلة ، و من ثم يتم مقارنة الاقتراض مع الواقع الفعلي المؤسسات و تكرر العملية عدة مرات حتى يتم الوصول إلى النسبة الفاصلة التي تحقق أنني خطأ في عملية التنبؤ بالفشلة إجراء اختبار إضافي أخرى و مقارنة النتائج تصنيف مع واقع هذه المؤسسات.[2]

و قد خرج بيتر ينتج عالية في أهمية منها :

- لم تكن الصفقات النقدية للمنشات الفاضلة أقل من المنشآت الناجحة بل كان أيضا احمي مجوداتها السائلة أقل .
- تميزت المنشات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات.
- تميزت المنشات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها الانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام .

[1] سمير علاوي وفوزي غرايبة، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات دراسة تطبيقة على قطاع الخدمات في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، 2008، ص 378.

[2] شريف ريحان وزبير لعيوني، النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة ومدى مساهمتهافي التنمية الإقتصادية،مجلة التوصل، عدد 20، ديسمبر 2002، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 29_30.

- وجود اختلاف كبير نسبة التدفق النقدي إجمالي الديون بين المنشآت الفاشلة والناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس.
- إن أفضل نسبة التنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون ، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات .
- تميزت المنشأت الفاشلة بالانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة وذلك خلف للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المنشآت الفاشلة أعلى منه في المنشات الناجحة .
- كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد و صافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة و الموجودات السريعة كمؤشرات للفشل .

وعلى وفق هذه النتائج اعتمدا ( Beaver ) على النسب المالية السنة السابقة التحديد من بين ( 30 ) نسبة ، أظهرت هذه النسب الستة قدرة على التنبؤ بالفضل قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ ( 10 % ، 18 % ، 21 % ، 24 % ، 22 % ) في السنوات السابقة وعلى التوالي ، وهذه النتائج ذات دلالة على دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95 % مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكرا بالفشل ، وقد توصل Beaverمن دراسته إلى الاستنتاجات الآتية :

إن أفضل مؤشرات الفشل بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق العمليات التشغيلية ومقامها الموجودات أو ات ، وهذا وتعد نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل و أقلها خطأ في الحكم على المؤسسات.[1]

و لقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا النموذج منها :

- أن يطبق فقط على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول و هذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

ولهذا قام الإئتمان بتطوير نموذج يستخدم المؤسسات غير الصناعية حيث كان النموذج المعدل كالآتي:

$$Z=6.5x1+3.26x2+1.05x3+6.72x4$$

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 294_295.

حيث أن :

**X1** : صافي رأس المال العامل إجمالي الأصول.

**X2** : الأرباح المحتجزة المتراكمة إجمالي الأصول .

**X3** : الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الأصول .

**X4** : القيمة الدفترية للدين / إجمالي الخصوم .

حيث أن :

عندما تكون $Z < 2.9$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس .

عندما تكون $Z > 1.23$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس .

إذا كانت Z تقع ما بين (2.9_23.1 ) و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.[1]

**المطلب الثاني : نموذج الإئتمان**

**نموذج آلتمان :**

يعد عمل المال سنة 1968 م من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة الكينية في تحين ، والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بالفشل الشركات معتمدين فيما يلي: $Z - 6.5X1 + 3.26X2 +$

أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية الاختيار نسبة مالية واحدة تعقيد بأنها الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة و غير الفاشلة[2] و قد وضع هذا النموذج عام 1974 استكمالا لنموذج سابق وضعه التمان عام 1968 م.[3]

[1] الشريف ريحان ومن معه، مرجع سابق، ص ص 10_11.

[2] وحيد محمود رموو سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 20.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 299.

استخدام الثمان في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل التمييزي حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة و الغير فاشلة .

استخدام آلتمان عينة مكونة من 66 شركة صناعية قسمت إلى 33 شركة فاشلة و 33 شركة غير قائلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات ، واختبر التمان في هذه العينة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفضل والإفلاس باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات البناء دلة Z ) ( SCORوتوصلت الدراسة إلى أن خمس نسب لها قدرة على تنبؤ بوقوع خطر التعثر ، و بالتالي بناء نموذج تنبوي مكون في صورة رياضية من :

$$Z=0.012x1+0.014x2+0.033x3+0.006x4+0.010x5$$

**X1**: صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول ( نسبة النشاط)

**X2** : رصع الأرباح المحتجزة في الميزانية مجموع الأصول ( نسبة ترتبط بسياسة الإدارية في توزيع الأرباح

**X3** ربح التشغيل قبل الفوائد و الضريبة المجموع الأصول ( نسبة الربحية ).

**X4** : القيمة السوقية لحقوق المساهمين مجموع المطلوبات ( نسبة رفع مالي).

**X5** المبيعات المجموع الأصول ( نسبة النشاط ).

**Z**: دليل أو مؤشر الاستمرارية .

وبموجب هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة في ثلاث فئات و ذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع ( 2 ) قدرها 99،2.

- فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار و ذلك إذا كانت قيمة ( Z ) فيها تقل عن 1،8.
- فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية و ذلك عندما تكون قيمة ( 7 ) أكبر من 1،81 و أقل من 2،99 .

قد أثبتت الحالات التي تم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بالإفلاس كانت في حدود 82 % قبل سنة من تحقق واقعة الإفلاس و بنسبة 58 % قبل سنتين من وقوعها.[1]

يمكن ملاحظة أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المنشأة و هي ( السيولة ، الربحية ، السوق ، النشاط ) .

و قد أوضح التمان أن أكثر النسب مساهمة في الفصل بين مجموعة الشركات الفاشلة عن غير الفاشلة هي ( X3والتي تمثل نسبة قياس الربحية ، وهذا أمر منطقي ، إذا أن أهم الأهداف التي سقى إليها الشركات هو الربح ولاسيما شركات الأعمال في القطاع الخاص ، وإن لم يتحقق هذا الهدف فسوف يدل صراحة على أن الشركات عاجزة عن تغطية تكاليفها ومن ثم فهي عاجزة عن سدادة التزاماتها إلى الأخريين وهذا ما يحكم إن كانت الشركة فاشلة أو غير الفاشلة.[2]

**المطلب الثالث : نموذج ( ارجونتي ، إدمستر ، كيدا )**

**أولا – نموذج : Argenti**

تم صياغة هذا النموذج عام 1976، وهو على خلف النموذجين السابقين، فإن نموذج Argenti قد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية qualitative دون الكميةquantitative، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف ب(Ascor).

وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية و لنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا نحو النظامين المالي والإداري ، كالنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبة المستخدمة للمنشآت. إن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه Argenti هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير كما إنها ستركب واحد من الأخطاء التالية :

- التوسع في العمل .
- التورط بمشاريع غير ناجحة .

[1] عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 70_71.

[2] وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار. مرجع سابق، ص ص 20_21.

- التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة .

وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة هو ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشات الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي وذلك في إطار متعارف عليه في عالم الأعمال تحت مصطلح Dressing window.[1]

ولقد اعتمد نموذج ( A scor ) على المنشآت المتوقع فشلها لا بد أن تمر بأربعة مراحل وهي : العيوب الأخطاء ، الأعراض ، الفشل وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبة له كمايلي :

المرحلة

**جدول رقم ( 01-03 ) : المتغيرات الأساسية نموذج Argenti**

| المرحلة | المؤشرات | العلامة |
|---|---|---|
| العيوب | ضعف الإدارة | |
| | إدارة الشخص الواحد | 8 |
| | المجمع بين منصب المدير العام و رئيس مجلس الإدارة | 4 |
| | عدم فعالية مجلس الإدارة | 2 |
| | عدم توازن الكفاءات الإدارية و الفنية | 2 |
| | عدم كفاءة المدير المالي | 2 |
| | عدم كفاءة الإدارة الوسط | 1 |
| | ضعف النظام المحاسبي و إدارة المعلومات | |

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 306.15

| | | |
|---|---|---|
| | عدم كفاءة نظام الرقابة المالية | 3 |
| | عدم وجود خطة التدفقات النقدية | 3 |
| | عدم وجود نظام تكاليف فعال | 3 |
| | عدم استجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة | 15 |
| | مجموع علامات العيوب ( علامة الخطر 10 فأكثر ) | 43 |
| الأخطاء | ارتفاع المديونية | 15 |
| | التوسع في العمل | 15 |
| | الدخول في مشاريع كبيرة مقارنة بحجم المنشأة | 15 |
| | مجموع علامات الأخطاء ( علامة الخطر 15 فأكثر ) | 45 |
| الأعراض | مؤشرات مالية سيئة | 4 |
| | اللجوء للمحاسبة الابداعية | 4 |
| | مؤشرات غير مالية سيئة | 4 |
| | مجموع علامات الأعراض | 12 |
| | اجمال العلامات ( علامة الخطر 20 فأكثر ) | 100 |

**المصدر**: شريف مصباح أبو كرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة،

فإذا كان مجموع العلامات 257 علامة فإنه لا يوجد احتمال للفشل مجموع العلامات 35 <علامة يكون هناك احتمال قوي للفشل .

**ثانيا : نموذج إدمستر Edmister :**

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج و ذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال المدة ( 1958،1965 ) وقد تم صياغة النموذج من خلال اعتماد خمس نسب مالية هي :

- نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة .
- نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات .
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات .
- نسبة المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية .
- نسبة الموجودات السريعة التحول إلى نقدية إلى المطلوبات المتداولة .

**ثالثا : نموذج حسبو :**

من الدراسات العربية المهتمة لصياغة نموذج لتنبؤ بالفشل والتي تمت عام 1987 على عينة من المنشات المساهمة الكويتية ، ومن خلال دراسته لعدد من النسب المالية ، تم اختيار ( 6 ) نسب مالية اعتبرت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل و تعرض المنشات للازمات المالية وهذه النسب هي :

- نسبة التداول .
- نسبة الاستثمارات إلى رأس المال العامل.
- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى حق الملكية .
- نسبة صافي الربح إلى حق الملكية إلى صافي الربح إلى مجموع الموجودات .
- نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل .
- نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات.[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 308_309.

**رابعا : نموذج كيدا ( kida ):**

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه kida عام 1980[1] واعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية ، بلغت دقتها نحو 90 % ، وذلك على 20 منشآت ناجحة و 20 منشآت فاشلة خلال الفترة ( 1974_1975 ) حسب الصيغة التالية:

$$Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463x4+0.271x5$$

حيث أن :

**X1** : صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة : مجموع الأصول ( نسبة الربحية).

**X2** : مجموعة حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم ( نسبة الرفع).

**X3** : الأصول النقدية/ الخصوم المتداولة ( نسبة السيولة ).

**X4** : المبيعات/ مجموع الأصول ( نسبة النشاط ).

**X5** : الأصول النقدية/ مجموع الأصول ( توازن الأصول ).

وتبين أنه كلما ارتفعت قيمة ( Z ) إلى أعلى فإنها تشير إلى تحسين المركز المالي أما إذا كانت ( Z) أقل من صفر فإن المنشأة تصف على أنها مهددة بخطر الإفلاس[2].

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 309.

[2] جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سابق، ص 81_82.

**خلاصة الفصل الثاني :**

يحتل تقيم الأداء المالي مكانته بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات ، حيث ركزت عليه في الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الإدارية لأنه يزود الإدارة بالمعلومات محاسبية للتنبؤ بالإفلاس ، حيث تعتبر مدخلا أساليب للنسب المالية المعتمدة في بناء مختلف النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل التي تعد القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما في هذا المجال ، و الأساس في ذلك هو صياغة النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

وركزت هذه النسب على استخدام دلائل النسب المالية في تصميم العديد من الدراسات ، يمكنها التنبؤ المبكر بالفشل المؤسسات قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة من أجل اتخاذ الاحتياجات المناسبة و لهذا ظهرت .

وقد اهتم الأمريكيين قبل غيرهم يمثل هذه الدراسات و لقد انجز الباحثين العديد من النماذج المختصة بالفشل المالي ، وكانت أول الدراسات عام 1969 من طرف بيفر حيث أنه عرض نموذج متطورا للنسب المالية للتنبؤ بالفشل ، ثم جاءت بعدها دراسات تتناول نفس الموضوع مثل دراسته ألتمان عام 1968 ، ونموذج أرجنتيني عام 1976 ونموذج إدمستر ( 1958_1965 ) ونموذج حسبو عام 1987 و نموذج كيدا عام 1980 م من خلال الاطلاع على هذه النماذج نجد أنها تعتمد على الأسلوب الرياضي من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة من التغيرات تختلف من نموذج لأخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مؤسسة.

# الفصل الثالث

# دراسة حالة

## المبحث الأول : مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدارسة من كافة الموظفين العاملين بمصلحة (المالية والمحاسبية) لبعض المؤسسات العمومية الإقتصادية بولاية المدية مثل مؤسسة نفطال، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة صيدال. ونظرا لكبر مجتمع الدراسة فقد تم أخذ عينة غير احتمالية (قصدية) بحجم (39) موظف، وعلى هذا تم توزيع (39) استمارة على الموظفين في المؤسسات محل الدراسة في حين استرجع منها (35) استمارة وبنسبة استجابة قدرت ب (90%) وهي نسبة عالية.

### المطلب الأول: أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بspss للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدم الطالب الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولمجروف–سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي؛

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغيرات المدروسة تبعاً للبيانات الشخصية والوظيفية.

**المطلب الثاني: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة**

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

**أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي**

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف–سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

**الجدول رقم (3–1): اختبار كلمجروف–سميرنوف (*K–S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة**

| المتغير | قيمة الاختبار *K–S* | درجة الحرية *df* | مستوى الدلالة *P* |
|---|---|---|---|
| التنبؤ بالفشل المالي | 0.181 | 35 | 0.065 |
| الأداء المالي | 1940. | 35 | 0970. |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.**

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-1) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (التنبؤ بالفشل المالي) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا ($P>0.05$) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

**ثانيا: اختبارات الصدق**

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمد الطالب على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

**1-الصدق الظاهري:**

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين (03) أساتذة، وقد استجاب الطالب لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

**2-صدق الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قام الطالب بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات أبعاد متغير التنبؤ بالفشل المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-2)

**الجدول رقم: (3–2) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التنبؤ بالفشل المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.**

| أبعاد التنبؤ بالفشل المالي | رمز العبارة | العبارة | معامل الارتباط *SP* | مستوى الدلالة *P* |
|---|---|---|---|---|
| استخدام نموذج Altman and MC Covgh 1974 | A1 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة مساوية ل 1.81 أو أقل | .7030*** | <0.001 |
| | A2 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | .6760*** | <0.001 |
| | A3 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | .7100*** | <0.001 |
| | A4 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: $Z=1.042X_1+0.42X_2+0.46X_3+0.463X_4+0.271X_5$ | .7490*** | <0.001 |
| استخدام نموذج KIDA 1981 | A5 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة السالبة | .6750*** | <0.001 |
| | A6 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | .6800*** | <0.001 |
| | A7 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل | 0.502** | 0.001 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | المالي | | |
| | A8 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية $Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$ | .6950*** | <0.001 |
| استخدام نموذج SHERRORD1987 | A9 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة محصورة ما بين 05 و-05 | .7360*** | <0.001 |
| | A10 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب السيولة والرفع والربحية | 0.428** | 120.0 |
| | A11 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تفوق الخصوم المتداولة الأصول المتداولة | .7080*** | <0.001 |
| | A12 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: $Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$ | 0.566*** | <0.001 |
| | A13 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | .6030*** | <0.001 |
| مستوى الدلالة الإحصائية: **: $P<0.01$ *: $P<0.05$ ***: $P<0.001$ | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.**

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-2) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.428,\ P=0.012$) للعبارة (A10) إلى ( $SP = 0.749,\ P<0.001$)

للعبارة (A4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التنبؤ بالفشل المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-3)

**الجدول رقم: (3–3) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.**

| رمز العبارة | العبارة | معامل الارتباط *SP* | مستوى الدلالة *P* |
|---|---|---|---|
| B1 | المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي | 780.6*** | <0.001 |
| B2 | الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات | 710.5*** | <0.001 |
| B3 | يساعد الأداء المالي في إجراء عملية التحليل وتقييم البيانات المالية | 0.437** | 0.008 |
| B4 | تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة | 5860.*** | <0.001 |
| B5 | الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة | 0.381* | 9 0.01 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| B6 | تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية والربحية للمؤسسات المستفيدة منها | 5390.*** | <0.001 |
| B7 | يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات | 0.504** | 0.001 |
| B8 | يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة | 0.492** | 0.003 |
| B9 | التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها | 6330.*** | <0.001 |
| مستويات الدلالة الإحصائية: | *: $P<0.05$ | **: $P<0.01$ | ***: $P<0.001$ |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.**

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-3) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381,\ P = 0.019$) للعبارة (B5) إلى ( $SP = 0.715,\ P < 0.001$) للعبارة (B2) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (الأداء المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

**3-الصدق البنائي:**

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم: (3–4) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.**

| المتغير | التنبؤ بالفشل المالي | الأداء المالي | الدرجة الكلية للإستبيان |
|---|---|---|---|
| **التنبؤ بالفشل المالي** | 1 | – | – |
| **الأداء المالي** | 0.740*** | 1 | – |
| **الدرجة الكلية للإستبيان** | 0.728*** | 0.753*** | 1 |
| **مستوى الدلالة الإحصائية** | ***: $P<0.001$ | | |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.**

نلاحظ من الجدول رقم (3–4) الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التنبؤ بالفشل المالي) مع المتغير التابع ( الأداء المالي)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين ($SP$=0.740 ;$SP$=0.753) وهي دالة احصائيا ($P<0.001$)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

**ثالثا: ثبات الإستبيان**

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (3–5) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان**

| المتغير | معامل ألفا كرونباخ $\alpha$ |
|---|---|
| التنبؤ بالفشل المالي | .7630 |
| الأداء المالي | .7580 |
| الدرجة الكلية للإستبيان | .8020 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.**

نلاحظ من الجدول الرقم (3–5) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين ( $\alpha$= 0.763;$\alpha$= 0.758) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا ($\alpha$= 0.802) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.7)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

## المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات موظفي حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

### المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات التالية: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

#### أولا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

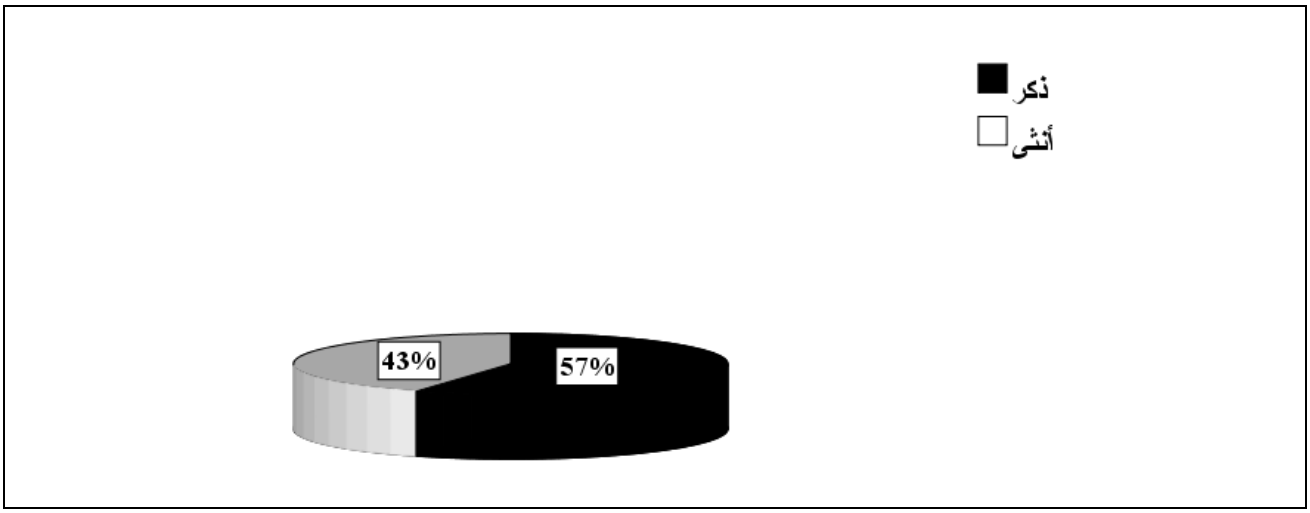
**الجدول رقم (3–6) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس**

| المتغير | الفئات | التكرار ك | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 20 | 57 |
| | أنثى | 15 | 43 |
| | المجموع | 35 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

نلاحظ من الجدول رقم (3–6): أن الموظفين في العينة أغلبهم ذكور حيث بلغت نسبتهم (57%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (43%)، وهذا يدل على وجود الذكور بنسبة أكبر في مستويات تسيير المؤسسات محل الدراسة مقارنة بالإناث، والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم (3–7) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس**




**المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS**

**ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير العمر**

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

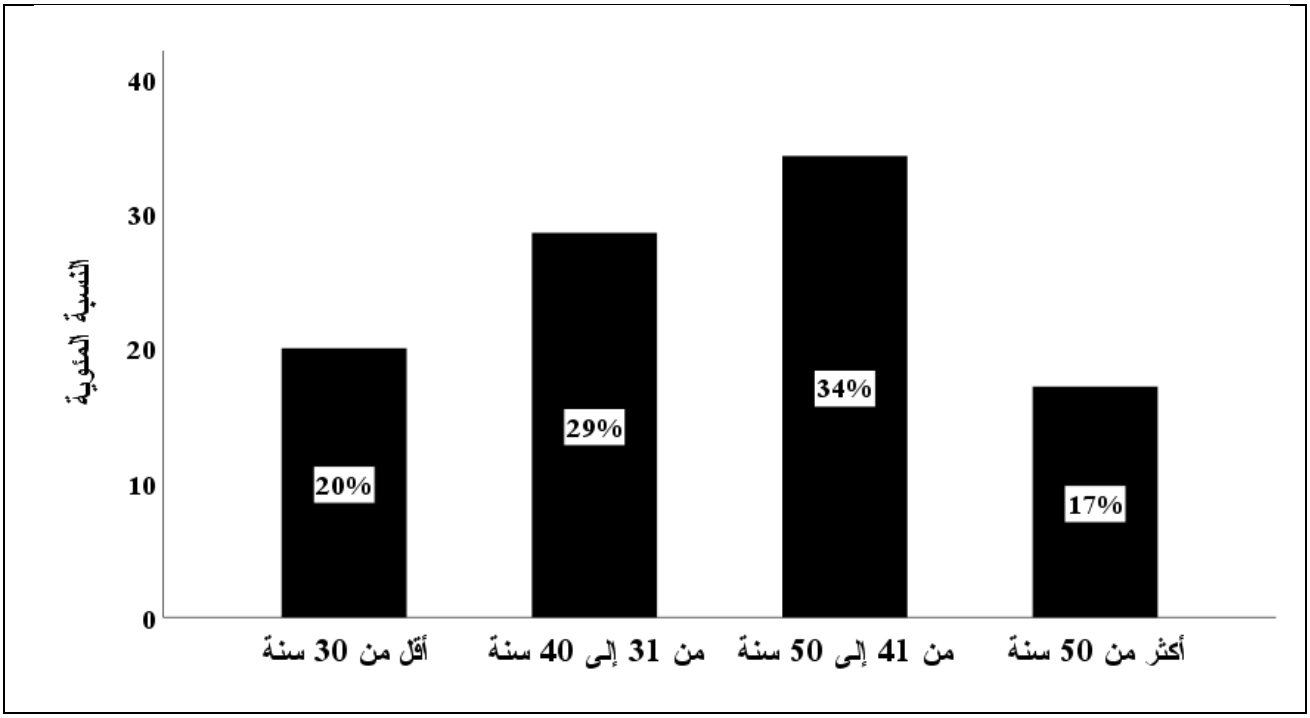
**الجدول رقم (3–8) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر**

| المتغير | الفئات | التكرار *ك* | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 30 سنة | 07 | 20 |
| | من 31 إلى 40 سنة | 10 | 29 |
| | من 40 إلى 50 سنة | 12 | 34 |
| | أكثر من 50 سنة | 06 | 17 |
| | **المجموع** | 35 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 40 إلى 50 سنة]، إذ بلغ عددهم (12) موظف وبنسبة مقدارها (34%)، تليها الفئة العمرية [من 31 إلى 40 سنة] بمجموع (10) موظفين وبنسبة (29%)، ثم الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] حيث بلغ عددهم (07) موظفين وبنسبة (20%)، في حين بلغ مجموع الموظفين الذين هم من الفئة العمرية [أكثر من 50 سنة] (06) موظفين وبنسبة مقدارها (17%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة هم من الفئات الشبانية، والشكل التالي يبين ذلك:

**الشكل رقم (3–9) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر**




**المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS**

**ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي**

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي:

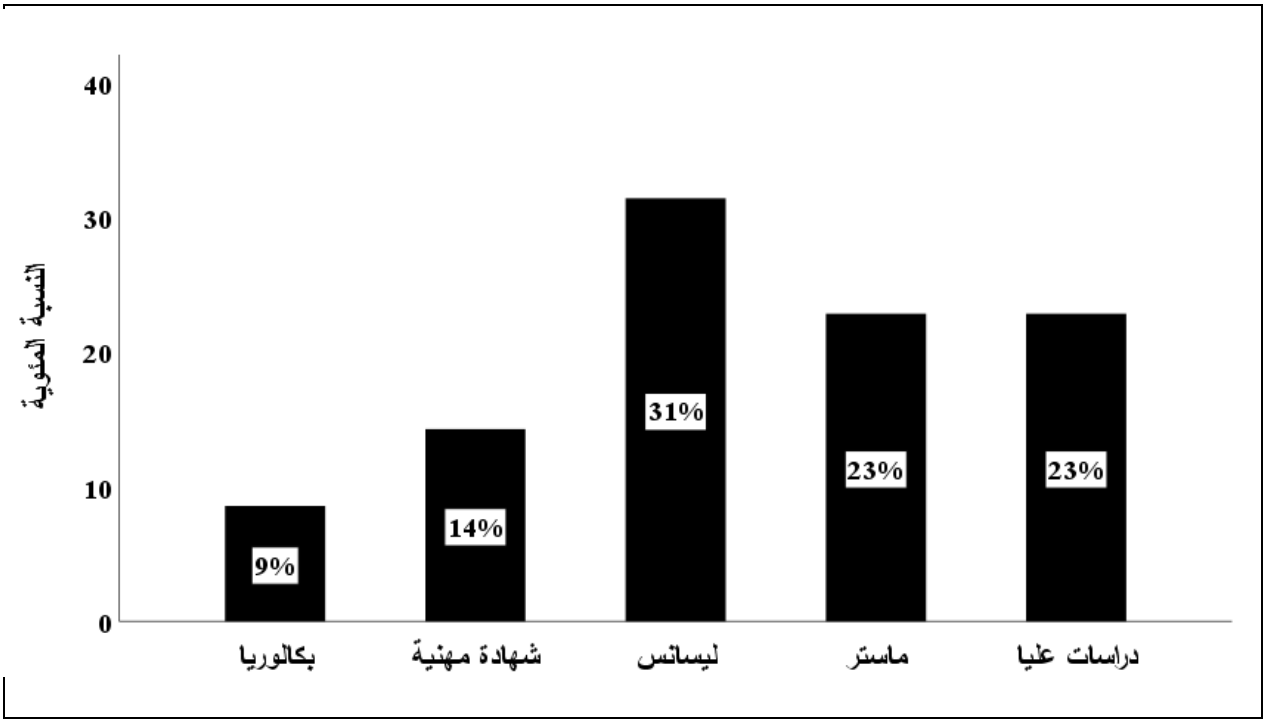
**الجدول رقم (3–10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي**

| المتغير | الفئات | التكرارات *f* | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| المستوى التعليمي | بكالوريا | 03 | 09 |
| | شهادة مهنية | 05 | 14 |
| | ليسانس | 11 | 31 |
| | ماستر | 08 | 23 |
| | دراسات عليا | 08 | 23 |
| | **المجموع** | 35 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المستوى التعليمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (11) موظف وبنسبة مئوية بلغت (31%)، يليهم الموظفين الذي يحملون شهادة الماستر والدراسات العليا بمجموع (08) موظفين وبنسبة مقدارها (23%) لكل فئة، ثم الموظفين الحاملين لشهادة مهنية بمجموع (05) موظفين وبنسبة مقدارها (14%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الحاملين لشهادة البكالوريا سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (09%). وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين في عينة الدراسة يحملون شهادات شهادة جامعية لكونها أكثر الشهادات طلبا للالتحاق بالوظائف ومن جهة أخرى طبيعة موضوع دراسة تفرض أن يكون المستجبين للإستبيان من ذوي المستوى التعليمي العالي، والشكل التالي يبين ذلك:

**الشكل رقم (3–11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي**




**المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS**

**رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير سنوات الخبرة المهنية**

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية:

**الجدول رقم (3–12) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية**

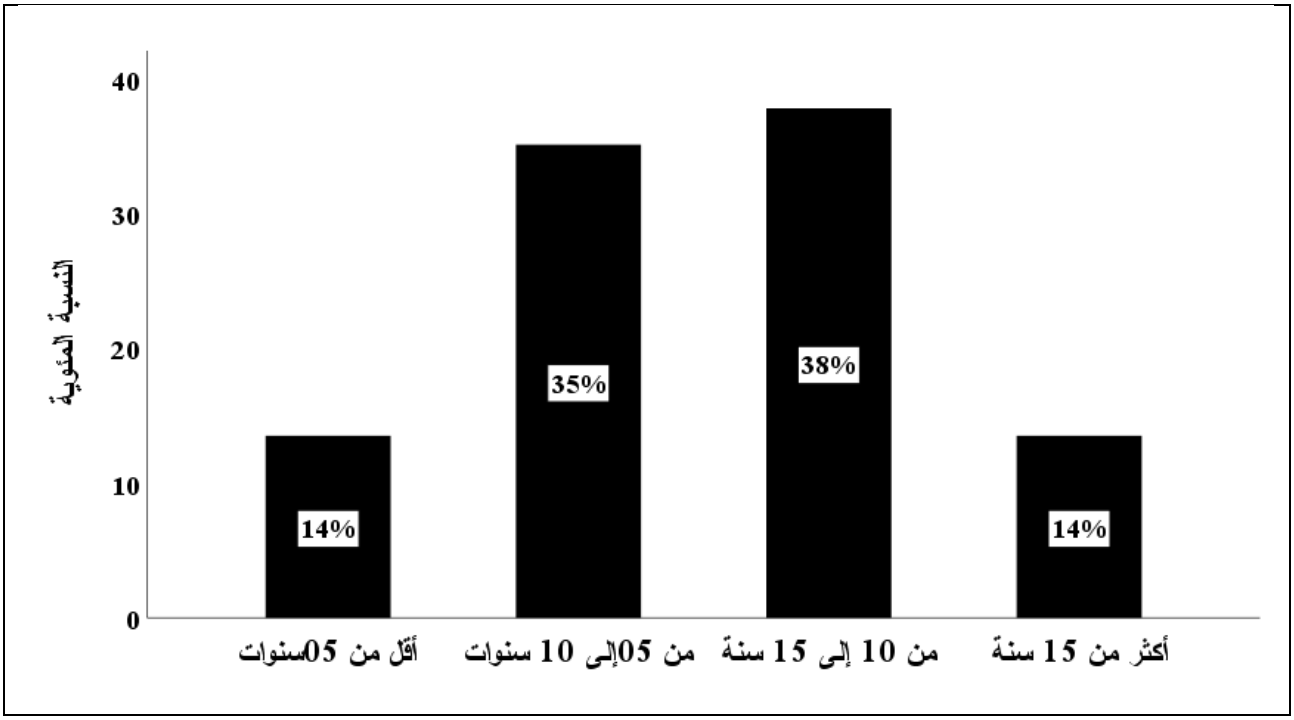
| المتغير | الفئات | التكرار *f* | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| سنوات الخبرة المهنية | أقل من 5 سنوات | 07 | 20 |
| | من 5إلى 10 سنوات | 09 | 26 |
| | من 11 إلى 15 سنة | 11 | 31 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | أكثر من 15 سنة | 08 | 23 |
| | **المجموع** | 35 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 11 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (11) موظف وبنسبة مقدارها (31%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [من 5إلى 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (09) موظفين وبنسبة (26%)، ثم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [أكثر من 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (08) موظفين وبنسبة (23%)، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] سوى (07) موظفين وبنسبة مقدارها (20%) من حجم العينة لكل فئة. وتشير هذه النتائج إلى أن موظفي عينة الدراسة في المؤسسات محل الدراسة يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (3–13) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة**




**المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.**

**المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

**أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد لمتغير التنبؤ بالفشل المالي وأبعاده**

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد حول متغير التنبؤ بالفشل المالي وأبعاده. تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3–14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التنبؤ بالفشل المالي وأبعاده**

| رمز العبارة | العبارة | المتوسط الحسابي $M$ | الإنحراف المعياري $SD$ | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| A1 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة مساوية ل 1.81 أو أقل | 3.39 | 1.06 | محايد |
| A2 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | 3.60 | 1.12 | موافق |
| A3 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | 3.55 | 1.27 | موافق |
| A4 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: $Z=1.042X_1+0.42X_2+0.46X_3+0.463X_4+0.271X$ | 3.21 | 1.02 | محايد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 5 | | | |
| **الدرجة الكلية لبعد استخدام نموذج Altman and MC Covgh 1974** | | 3.44 | 0.14 | مواق |
| A5 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة السالبة | 3.71 | 1.10 | موافق |
| A6 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | 3.74 | 1.22 | محايد |
| A7 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | 3.07 | 1.22 | محايد |
| A8 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية $Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$ | 3.97 | 1.38 | موافق |
| **الدرجة الكلية لبعد استخدام نموذج KIDA 1981** | | 3.62 | 0.28 | موافق |
| A9 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة محصورة ما بين 05 و-05 | 3.49 | 1.27 | موافق |
| A10 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب السيولة والرفع والربحية | 3.34 | 1.30 | محايد |
| A11 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تفوق الخصوم المتداولة الأصول المتداولة | 3.47 | 1.29 | موافق |
| A12 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: | 3.80 | 1.40 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6 | | | |
| A13 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | 3.49 | 1.46 | موافق |
| **الدرجة الكلية لمتغير استخدام نموذج SHERRORD1987** | | 3.52 | 0.11 | موافق |
| **الدرجة الكلية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي** | | 3.53 | 190. | موافق |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

يُلاحظ من الجدول رقم (3-14) أن المتوسط العام لمتغير التنبؤ بالفشل المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.52) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.19) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن بعد **استخدام نموذج KIDA 1981** كان أكثر الأبعاد مساهمة في إثراء متغير التنبؤ بالفشل المالي حيث حاز على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=3.62) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.27) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا البعد، يليه بعد **استخدام نموذج SHERRORD1987** بمتوسط حسابي (***M***=3.52) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.11) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذه البعد، بينما حصل بعد **استخدام نموذج Altman and MC Covgh 1974** على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.44) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.14) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا البعد.

وبشكل عام يمكن القول أن جميع الأبعاد انحصرت داخل درجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية اقتصاد المعرفة داخل المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة.

**ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير الأداء المالي.**

يوضح الجدول رقم (3-15)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي.

**الجدول رقم (3–15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي**

| رمز العبارة | العبارة | المتوسط الحسابي *M* | الإنحراف المعياري *SD* | ترتيب العبارة | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|
| B1 | المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي | 4.49 | 850. | 01 | موافق بشدة |
| B2 | الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات | 843. | 0.71 | 04 | موافق |
| B3 | يساعد الأداء المالي في إجراء عملية التحليل وتقييم البيانات المالية | 3.50 | 0.96 | 06 | موافق |
| B4 | تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة | 3.61 | 0.94 | 05 | موافق |
| B5 | الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة | 4.33 | 0.82 | 02 | موافق بشدة |
| B6 | تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية والربحية للمؤسسات المستفيدة منها | 3.38 | 1.07 | 08 | محايد |
| B7 | يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات | 4.21 | 1.12 | 03 | موافق بشدة |
| B8 | يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة | 3.07 | 0.86 | 09 | محايد |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| B9 | التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها | 3.40 | 1.19 | 07 | موافق |
| **الدرجة الكلية** | | 3.76 | 0.55 | - | موافق |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-15) أن المتوسط العام لمتغير الأداء المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.76) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.55) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B1) التي نصت على " **المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير الأداء المالي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.49) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.85) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (B5) الخاصة ب " **الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة.**" بمتوسط حسابي (***M***=4.33) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.82) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B8) المتعلقة ب " **يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة** ." على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.07) وبانحراف معياري (***SD***= 0.86) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول مستوى الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.

**المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية**

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

**أولا: الفرضية الأولى**

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على مايلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات محل الدراسة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (3–16) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي**

| **النموذج** | **المتغير التابع ($B$)** | | |
|---|---|---|---|
| | **) الأداء المالي (** | | |
| **المتغير المستقل ($A$)** | أوزان الإنحدار **B** | الخطأ المعياري ***SE*** | مستوى الدلالة ***P*** |
| **التنبؤ بالفشل المالي** | $0.428^{**}$ | 0.137 | 0.004 |
| **الثابت ($i$)** | $2.246^{***}$ | 0.491 | <0.001 |
| $R^2$ = 0.228<br>$F_{(1,34)}$= 09 .719, $P$=0.004 | | | |
| **مستوى دلالة الإحصائية** | $^{**}P<0.01$ | | $^{***}P<0.001$ |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (التنبؤ بالفشل المالي) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط ($R^2$= 0.228) ما يعني أن متغير التنبؤ بالفشل المالي قام بتفسير ما قيمته (23%) من تباين الحاصل في متغير الأداء المالي كذلك تشير نتائج الظاهرة في الجدول السابق أن اختبار التباين ($F_{(1,34)}$= 09.719, $P$=0.004) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$B = (2.246)i + (0.428)\times A$$

**حيث:**

$Y$ : **الأداء المالي ;** $i$: **الثابت ;** $X$: **التنبؤ بالفشل المالي**

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم () نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت (B =0.428, $P$=0.004)، وتترجم هذه النتائج على أن زيادة وحدو واحدة في متغير التنبؤ بالفشل المالي يقابله زيادة في الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة بحوالي (43%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha$ = 0.05) داخل المؤسسات محل الدراسة.**

**ثانيا: الفرضية الثانية**

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية)**. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (3–17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.**

| مصدر التباين | قيمة *F* | درجات الحرية *df* | مجموع المربعات | متوسط المربعات | مستوى الدلالة *P* |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجنس** | 2.213 | 1 | 2410. | 2410. | 1500. |
| **العمر** | 3951. | 3 | 4560. | 1520. | 2700. |
| **المستوى التعليمي** | 0662. | 4 | 9000. | 2250. | 1180. |
| **سنوات الخبرة المهنية** | 9651. | 3 | 6420. | 2140. | 1470. |
| **الخطأ** | - | 23 | 5052. | 1090. | - |
| **المجموع** | - | 35 | 447.614 | - | - |
| (Lvene test):$_{(23,11)}$ = 1. 245, *P*= 0.501 | | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3–17) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير التنبؤ بالفشل المالي غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.501, *P*=0.245) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم **وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية) داخل مؤسسات محل الدراسة.**

**ثالثا: الفرضية الثالثة**

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،العمر، المستوى التعليمي، الوضعية الوظيفية، سنوات الخبرة المهنية).** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (3–18) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.**

| مصدر التباين | قيمة $F$ | درجات الحرية $df$ | مجموع المربعات | متوسط المربعات | مستوى الدلالة $P$ |
|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | 0.001 | 1 | 00 | 00 | 0.973 |
| العمر | 1.483 | 3 | 0.446 | 0.149 | 0.246 |
| المستوى التعليمي | 0.364 | 4 | 0.037 | 0.146 | 0.831 |
| سنوات الخبرة المهنية | 1.684 | 3 | 0.507 | 0.169 | 0.198 |
| الخطأ | - | 23 | 2.307 | 0.100 | - |
| المجموع | - | 35 | 500.773 | - | - |

(Lvene test):$_{(23,11)}$ = 1.463, $P$= 0.260

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS**

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم () أن قيمة اختبار التجانس لمتغير الأداء المالي غير دال إحصائيا ( Lvene test = 1.463, $P$=0.260) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم **وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha$ =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية) داخل مؤسسات محل الدراسة.**

# الخاتمة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة تطور الحاجة المتزايدة إلى الثقة في المعلومات، مما أدى بدوره إلى تطور عملية المراجعة الخارجية، حيث انتقلت من مجرد قيام المراجع بتحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي للمؤسسة والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبت بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يتخللها من أخطاء أو غش أو تزوير، وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية والخروج برأي فني محايد، إلى البحث عن وسائل وأساليب أكثر جدوى وفعالية لزيادة سلامة ودقة النتائج التي سيتوصل لها المراجع خلال قيامه بعملية المراجعة، ومن هذه الوسائل الإجراءات التحليلية، حيث استخدمت هذه الإجراءات خلال مراحل عملية المراجعة المختلفة التي يمكن أن تساعد المراجع في الوصول بعملية المراجعة إلى المستوى المطلوب من الجودة، مما يعزز الثقة بمهنة المراجعة بشكل عام.

**اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من الدراسة السابقة تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى:

- ✓ **بخصوص الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات محل الدراسة
- ✓ **بخصوص الفرضية الثانية:** – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التنبؤ بالفشل المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية)..
- ✓ **بخصوص الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية).

**نتائج الدراسة:**

بالنسبة لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والميدانية ما يلي:

- ✓ يعتبر التنبؤ بالفشل المالي المؤسسة أمر ضروري لتجنب المخاطر التي يمكن أن تخرج المؤسسة من النشاط؛
- ✓ تم استعراض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعا والتي يمكن لمحافظ الحسابات استخدامها حتى يصل إلى رأي ذو درجة عالية من الدقة عند تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرارية؛

## التوصيات

على ضوء الفرضيات والنتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات من بينها:

- ✓ القيام بعمليات تدريب وتكوين مستمرة من اجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم فيما يخص المعايير الدولية والجزائرية الجديدة للتدقيق والعمل على تطبيقها في المجال العملي؛
- ✓ ضرورة اهتمام كلا من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموضوع الفشل المالي للشركات وكيفية التنبؤ به حتى تصبح المهنة أداة فعالة لخدمة المجتمع وحمايته من الإفلاس؛
- ✓ دراسة إمكانية تطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية

# قائمة مصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع


1- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض التقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011.

2- خميسي شيحة، التسيير والمالية: التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

3- فيصل جميل السعايدة، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2004.

4- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009.

5- عبد الحليم كراجة وأخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006.

6- محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،

7- عليان الشريف، رشاد العصار، أحمد الجعبري، عاطف الأخرص، إيمان الهنيني الإدارة والتحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع، 2007.

8- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

9- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2010_2011.

10- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000.

11- محمد فهمي مصطفى الشيخ، الحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين 2008..

12- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010_2011..

13- لطيف زيودو ماهر الأمين ومنيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005.

14- مبارك لسلوس، التسيير المال، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

15- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

16- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتموي والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

17- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

18- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،_2009.

19- علي خلق الله عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة عاى الأداء والكشف عن التنحرافات"، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم الإدارة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

20- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010.

21- فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

22- الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاس.

23- علي فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحكومي المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2011.

24- دادن عبد الغاني، قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث عدد4، 2006، جامعة ورقلة.

25- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

26- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، جامعة الدول العربية، ص 121.

27- نور الدين بهلول ونور الدين محرز، التحليل المالي كأداة التقويم الأداء المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية للدهن" ورقة مقدمة المؤتمر الوطني لمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بعنوان "التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية"، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 23، 22 ماي 2012.

28- علي شاهين وجهاد مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ تعتبر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية) مجلة جامعة النجاح للأبحاث(علوم إنسانية) مجلد 25(4)، 2011 غزة، فلسطين

29- إسماعيل عرباجي: اقتصاد وتسيير المؤسسة أهمية التنظيم_ديناميكية الهياكل، ط 3، مرقم للنشر، الجزائر، 2013.

30- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، 2009

31- وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .

32- دعاء محمد زايدة، " التسهيلات الانتمائية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2006.

33- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، 2010.

34- جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين(دراسة تطبيقية) رسالة لنيل ماجستير قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة 2010.

35- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

36- محمد يوسف الهباش، "استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006..

37- سمير علاوي وفوزي غرايبة، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات دراسة تطبيقة على قطاع الخدمات في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، 2008.

38- شريف ريحان وزبير لعيوني، النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية، مجلة التوصل، عدد 20، ديسمبر 2002، جامعة باجي مختار، عنابة.

39- Note N0 : 300, MF/DGI /DOF, du 30/05/1995, le fonctionnement de l'inspection des impôts.

40- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91/ 60 المؤرخ في: 1991/02/23 الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في: 1991/02/27.

# الملاحق

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

# استبانة

**سيدي الموظف، سيدتي الموظفة...**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،**

في إطار التحضري لمذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال تحت عنوان "**قياس التنبؤ بالفشل المالي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثنا من خلال تفضلكم بالإجابة على الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع علامة (X) في المكان المناسب للإجابة

تقبلوا سيدي سيدتي فائق الاحترام والتقدير.

**من إعداد الطالب :**

**– تشبلاو عبد النور**

**القسم الثاني: البيانات الشخصية والوظيفية**

**ملاحظة**: يرجى وضع عبارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

- **الجنس:**

**ذكر** ☐ **أنثى** ☐

- **السن:**

**أقل من 30 سنة** ☐ **من 31 إلى 40 سنة** ☐

**من 41 إلى 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐

- **المستوى التعليمي:**

**بكالوريا** ☐ **شهادة مهنية** ☐ **ليسانس** ☐

**ماستر** ☐ **دراسات عليا** ☐

- **الخبرة المهنية:**

**أقل من 05 سنوات** ☐ **05 إلى 10 سنوات** ☐ **من 11 إلى 15 سنة** ☐

**أكثر من 15 سنة** ☐

**القسم الثالث: متغيرات الدراسة**

- **المحور الأول: التنبؤ بالفشل المالي**

**ملاحظة:** يرجى وضع عبارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

| | التنبؤ بالفشل المالي | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة مساوية ل 1.81 أو أقل | | | | | |
| 2 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | | | | | |
| 3 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | | | | | |
| 4 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: $Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.46X_3+0.463X_4+0.271X_5$ | | | | | |
| | **البعد الأول: استخدام نموذج Altman and MC Covgh 1974** | | | | | |
| 5 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة السالبة | | | | | |
| 6 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع | | | | | |
| 7 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | | | | | |
| 8 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية $Z= 1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$ | | | | | |
| | **البعد الثاني: استخدام نموذج KIDA 1981** | | | | | |
| 9 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية المؤسسة محصورة ما بين 05 و-05 | | | | | |
| 10 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب السيولة والرفع والربحية | | | | | |
| 11 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي لما تفوق الخصوم المتداولة الأصول المتداولة | | | | | |
| 12 | يتنبأ المحلل المالي بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: $Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$ | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | تعد المؤشرات المالية المعتمدة في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي | | | | | |
| | **البعد الثالث: استخدام نموذج SHERRORD1987** | | | | | |

- **المحور الثاني: الأداء المالي**

**ملاحظة:** يرجى وضع عبارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم

| | العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي | | | | | |
| 2 | الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات | | | | | |
| 3 | يساعد الأداء المالي في إجراء عملية التحليل وتقييم البيانات المالية | | | | | |
| 4 | تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة | | | | | |
| 5 | الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة | | | | | |
| 6 | تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية والربحية للمؤسسات المستفيدة منها | | | | | |
| 7 | يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات | | | | | |
| 8 | يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة | | | | | |
| 9 | التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها | | | | | |

**شكرا لكم على حسن تعاونكم .**

## ملاحق الدراسة:

### 1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

| Tests de normalité | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
| | Statistiques | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| التنبؤ بالفشل المالي :المستقل المتغير | ,181 | 35 | ,065 | ,843 | 35 | ,297 |
| المالي الأداء :التابع المتغير | ,194 | 35 | ,097 | ,689 | 35 | ,425 |
| a. Correction de signification de Lilliefors | | | | | | |

### 2-ثبات الاستبيان

- التنبؤ بالفشل المالي:

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,763 | 13 |

- الأداء المالي:

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,758 | 09 |

- الدرجة الكلية للإستبيان

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,802 | 21 |

### 3-البيانات الشخصية والوضيفية

## Table de fréquences

| الجنس متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | ذكر | 20 | 57,1 | 57,1 | 57,1 |
| | أنثى | 15 | 42,9 | 42,9 | 100,0 |
| | Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

| العمر متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | سنة 30 من أقل | 7 | 20,0 | 20,0 | 20,0 |
| | سنة 40 إلى 31 من | 10 | 28,6 | 28,6 | 48,6 |
| | سنة 50 إلى 41 من | 12 | 34,3 | 34,3 | 82,9 |
| | سنة 50 من أكثر | 6 | 17,1 | 17,1 | 100,0 |
| | Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

| التعليمي المستوى متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | بكالوريا | 3 | 8,6 | 8,6 | 8,6 |
| | مهنية شهادة | 5 | 14,3 | 14,3 | 22,9 |
| | ليسانس | 11 | 31,4 | 31,4 | 54,3 |
| | ماستر | 8 | 22,9 | 22,9 | 77,1 |
| | عليا دراسات | 8 | 22,9 | 22,9 | 100,0 |
| | Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

| الخبرة سنوات عدد متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | سنوات 5 من أقل | 7 | 20,0 | 20,0 | 20,0 |
| | سنوات 10 إلى 05 من | 9 | 25,7 | 25,7 | 45,7 |
| | سنة 15 إلى 11 من | 11 | 31,4 | 31,4 | 77,1 |
| | سنة 15 من أكثر | 8 | 22,9 | 22,9 | 100,0 |
| | Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

## 4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنبؤ بالفشل المالي:

| Univariate Statistics | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Missing | | No. of Extremes[a] | |
| | N | Mean | Std. Deviation | Count | Percent | Low | High |
| A1 | 35 | 3,39 | 1,06 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A2 | 35 | 3,60 | 1,12 | 0 | 0,0 | 0 | 1 |
| A3 | 35 | 3,55 | 1,27 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A4 | 35 | 3,21 | 1,02 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A1_4 | 35 | 3,44 | 0,14 | 0 | 0,0 | 4 | 3 |
| A5 | 35 | 3,71 | 1,10 | 0 | 0,0 | 2 | 0 |
| A6 | 35 | 3,74 | 1,22 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A7 | 35 | 3,07 | 1,22 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A8 | 35 | 3,97 | 1,38 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A5_8 | 35 | 3,62 | 0,28 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A9 | 35 | 3,49 | 1,27 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A10 | 35 | 3,34 | 1,30 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A11 | 35 | 3,47 | 1,29 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A12 | 35 | 3,80 | 1,40 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A13 | 35 | 3,49 | 1,46 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A9_13 | 35 | 3,52 | 0,11 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| A1_13 | 35 | 3,53 | 0,19 | 0 | 0,0 | 2 | 0 |

## 5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء المالي

**Univariate Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Missing Count | Missing Percent | No. of Extremes[a] Low | No. of Extremes[a] High |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B1 | 35 | 4,49 | 0,85 | 0 | 0,0 | 3 | 0 |
| B2 | 35 | 3,84 | 0,71 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B3 | 35 | 3,5 | 0,96 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B4 | 35 | 3,61 | 0,94 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B5 | 35 | 4,33 | 0,82 | 0 | 0,0 | 0 | 2 |
| B6 | 35 | 3,38 | 1,07 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B7 | 35 | 4,21 | 1,12 | 0 | 0,0 | 1 | 0 |
| B8 | 35 | 3,07 | 0,86 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B9 | 35 | 3,4 | 1,19 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |
| B1_9 | 35 | 3,76 | 0,41 | 0 | 0,0 | 0 | 0 |

## 6-تحليل الانحدار:

## Régression

**Variables Entered/Removed[a]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | المالي بالفشل التنبؤ :المستقل المتغير[b] | . | Enter |

a. Dependent Variable: المالي الأداء :التابع المتغير

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,477[a] | ,228 | ,204 | ,27886 |

a. Predictors: (Constant), المالي بالفشل التنبؤ :المستقل المتغير

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,756 | 1 | ,756 | 9,719 | ,004[b] |
| | Residual | 2,566 | 33 | ,078 | | |
| | Total | 3,322 | 34 | | | |

a. Dependent Variable: المالي الأداء :التابع المتغير

b. Predictors: (Constant), المالي بالفشل التنبؤ :المستقل المتغير

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2,246 | ,491 | | 4,575 | ,000 |
| | المالي بالفشل التنبؤ :المستقل المتغير | ,428 | ,137 | ,477 | 3,118 | ,004 |

a. Dependent Variable: المالي الأداء :التابع المتغير

## 7-اختبار التجانس:

### ✓ التنبؤ بالفشل المالي

**Levene's Test of Equality of Error Variances[a]**

Dependent Variable: المالي بالفشل التنبؤ :المستقل المتغير

| F | df1 | df2 | Sig. |
|---|---|---|---|
| 1,501 | 23 | 11 | ,245 |

Tests the null hypothesis that the error variance of the dependent variable is equal across groups.

a. Design: Intercept + الجنس + العمر + التعليمي_المستوى + عدد_سنوات_الخبرة

### ✓ الأداء المالي

**Levene's Test of Equality of Error Variances[a]**

Dependent Variable: المالي الأداء :التابع المتغير

| F | df1 | df2 | Sig. |
|---|---|---|---|
| 1,463 | 23 | 11 | ,260 |

Tests the null hypothesis that the error variance of the dependent variable is equal across groups.

a. Design: Intercept + الجنس + العمر + التعليمي_المستوى + عدد_سنوات_الخبرة

## 8-جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير التنبؤ بالفشل المالي

| Tests of Between-Subjects Effects | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: المتغير المستقل: التنبؤ بالفشل المالي | | | | | |
| Source | Type III Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
| Corrected Model | 1,620[a] | 11 | ,147 | 1,352 | ,260 |
| Intercept | 281,599 | 1 | 281,599 | 2585,238 | ,000 |
| الجنس | ,241 | 1 | ,241 | 2,213 | ,150 |
| العمر | ,456 | 3 | ,152 | 1,395 | ,270 |
| التعليمي_المستوى | ,900 | 4 | ,225 | 2,066 | ,118 |
| الخبرة_سنوات_عدد | ,642 | 3 | ,214 | 1,965 | ,147 |
| Error | 2,505 | 23 | ,109 | | |
| Total | 447,614 | 35 | | | |
| Corrected Total | 4,125 | 34 | | | |
| a. R Squared = ,393 (Adjusted R Squared = ,102) | | | | | |

## 10-جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير الأداء المالي

| Tests of Between-Subjects Effects | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: المتغير التابع: الأداء المالي | | | | | |
| Source | Type III Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
| Corrected Model | 1,015[a] | 11 | ,092 | ,920 | ,538 |
| Intercept | 321,315 | 1 | 321,315 | 3203,606 | ,000 |
| الجنس | ,000 | 1 | ,000 | ,001 | ,973 |
| العمر | ,446 | 3 | ,149 | 1,483 | ,246 |
| التعليمي_المستوى | ,146 | 4 | ,037 | ,364 | ,831 |
| الخبرة_سنوات_عدد | ,507 | 3 | ,169 | 1,684 | ,198 |
| Error | 2,307 | 23 | ,100 | | |
| Total | 500,773 | 35 | | | |
| Corrected Total | 3,322 | 34 | | | |
| a. R Squared = ,306 (Adjusted R Squared = -,027) | | | | | |